محضر الجلسة رقم 624

التاريخ: الثلاثاء 3 ذو القعدة 1429 (2 دجنبر 2008)
الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أحيط المجلس الموقر علما أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة، مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 17.08 يغير ويتمم بموجبه القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي كما تم تغييره وتتميمه.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف الاسطنبولي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

إليكم المراسلات التي توصل بها المجلس للإعلان عنها:

أولا، توصلت رئاسة مجلس المستشارين، بقرار المجلس الدستوري يحمل رقم 721/08، يصرح فيه بشغور المقعد الذي كان يشغله المرحوم السيد مصطفى عكاشة المنتخب سابقا في نطاق الهيئة الناخبة المتألفة من ممثلي الجماعات المحلية بجهة الشاوية وردية.

ثانيا، الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين، ابتداء من 25 نونبر 2008 إلى غاية يوم الثلاثاء 2 دجنبر 2008:

- عدد الأسئلة الشفهية 20 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية 5 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

هناك طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس، هناك طلب الإحاطة من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، وهي الإحاطة الوحيدة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي ادريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

الزملاء المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أتناول الكلمة نيابة عن زملائي في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، لأحيط المجلس علما بقضية طارئة، ألا وهو صمت الحكومة واستمرارها في تطبيق أسعار النفط الحالية، وكأن ثمن البرميل لم يعرف أي انخفاض له، متمادية في استنزاف القدرة الشرائية للمواطنين، مدعية أنها حكومة جاءت لحل المشاكل الاجتماعية للمغاربة، في حين أن العكس هو الحاصل.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

عندما اشتعلت نيران الغلاء في ثمن البترول وفي أثمنة المواد الغذائية الأساسية خلال الشهور الماضية، لجأت الحكومة للزيادة في ثمن المحروقات، اعتبرت آنذاك زيادة صاروخية لا مثيل لها في تاريخ الزيادة في الأسعار، وتقبل المواطن المغربي ذلك على مضض رغم محنته وأجره المتدني.

واليوم سعر البترول، السيد الرئيس، دون 50 دولار. استمرت الحكومة في سياسة الاستنزاف للمواطنين، والتزمت الصمت المريب، فأين هي التزامات الحكومة بدعم الفئات المحدودة الدخل؟

وأين هي تجليات التصريح الحكومي للوزير الأول في مجال التضامن الاجتماعي؟

السيد الرئيس،

لدى الحكومات التي تحترم التزاماتها هذه الأمور يحسم فيها في كل أسبوع، فجميع الدول الديمقراطية عملت بمبدأ السوق، فبماذا تبرر الحكومة عدم تخفيض سعر المحروقات؟ هذا الأمر غير مفهوم وغير شفاف، اللهم إذا كانت الحكومة ترفع شعارات انتخابية جوفاء بمجرد وضع الثقة فيها، لا

تكترث بالمواطن ولا يهمها إلا استمراريتها في تدبير الشأن العام بطريقة أخرى.

السيد الرئيس،

إن القدرة الشرائية للمواطنين المغاربة قد انهارت، وأن المغاربة تحملوا الأعباء تلو الأعباء، فغلاء المعيشة وغلاء الدواء وغيره، كلها ساهمت في إنتاج فئات اجتماعية، رغم أنها تشتغل في أنشطة مهنية، إلا أنها في واقع الأمر فئات فقيرة يصطلح عليها الفقراء الجدد.

لذا فالحكومة مطالبة بمراجعة سياستها في هذا المجال، وإلا تحرك غضب الشارع للاحتجاج على هذه الحكومة، التي لا تساهم إلا في زيادة إغناء الغني وإفقار الفقير.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن نستهل هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول تفعيل مقتضيات قانون مؤسسات الرعاية الاجتماعية، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بن قدور، لحبيب لعلج، محمد عدال، أحمد الكور، عبد الفتاح عمار، عبد السلام بلقشور، أحمد الديبوني، الميلودي عفوت، محمد عبده عز الدين، العربي هرامي، محمد اطريبش، ميلود ناصر، محمد طالحا، خيري بلخير، علال عزيوني، أحمد السرغيني، محمد العقاوي، محمد بلحسان، مصطفى الرداد، عبد الواحد الشاعر، أحمد مفيد.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي لعلج.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

كما تعلمون، السيدة الوزيرة المحترمة، فقد صادق البرلمان منذ مدة على قانون مؤسسات الرعاية الاجتماعية، حيث أرسى دعائم ومقومات المؤسسات المشرفة على الرعاية الاجتماعية، طبعا يدخل هذا في إطار إرساء فلسفة التضامن والتكافل الاجتماعي، التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية لثقافتنا الإسلامية والدينية السمحة المبنية على التآزر والتضامن.

ولعل غياب هذا القانون، كان من ضمن الأسباب الأساسية التي جعلت العديد من المؤسسات والأشخاص خارج مراقبة القانون واعترتها العديد من الاختلالات، التي اختلط فيها العمل الإحساني والخيري والتضامني مع المكسب الشخصي لبعض الأطراف، الشيء الذي يتنافى ومقدساتنا الإسلامية وعاداتنا المغربية الأصيلة، في التضامن والتكافل الاجتماعي والتي يؤمن بها المغاربة جميعهم.

وعليه، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، أين وصل تفعيل هذه المقتضيات؟

ونتمنى منكم الإجابة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلوا.

السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

أولا في البداية أشكركم، أشكر السادة المستشارين ديال فريق التجمع والمعاصرة على طرح هاذ السؤال المهم.

وكنذكر بأنه الإصدار ديال هاذ القانون جاء بعد التعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، بعد الزيارة ديالو إلى دار الأطفال بعين الشق يوم 2 أبريل 2005، هاذ الزيارة اللي كانت بينت الاختلالات الهامة اللي كانت في هاذ المؤسسات ديال الرعاية الاجتماعية، ومنذ ذاك التاريخ ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن والتعاون الوطني بتعاون مع مجموعة من القطاعات الحكومية والفاعلين المعنيين، عملوا على وضع في وقت جد وجيز هاذ القانون، اللي تم الإصدار ديالو في الجريدة الرسمية يوم 7 ديسمبر2006 والمراسيم التطبيقية ديالو يوم 19 يوليوز 2007.

فوضع هاذ القانون سمح لنا باش نملأ واحد الفراغ قانوني مهم في الميدان ديال التكفل بالأشخاص في وضعية إقصاء وهشاشة، وأصبح الآن كيشكل مرجعية وطنية أساسية اللي غادي تسمح لمختلف مؤسسات الرعاية الاجتماعية، أنها تتوفر على الآليات من أجل ضمان حكامة جيدة وجودة، فيما يخص ظروف استقبال وإيواء وتنشيط مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع تجنب الإنزلاقات اللي كانوا المستفيدين معرضين لها من هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

فيما يخص الجواب، وبالضبط على السؤال ديالكم، منطلق من العدد الإجمالي اللي كاين ديال مؤسسات الرعاية الاجتماعية اللي هو 1130، ونقول بأنه كاين 303 ديال مؤسسات الرعاية الاجتماعية اللي تم الإنشاء ديالها في هاذ الفترة ما بين 2007-2008، وبالتالي اللي تأسست بطريقة مطابقة مع القانون 14.05، إذن ما معناش بضرورة الملائمة مع القانون 14.05.

أما بالنسبة ل 822 ديال الجمعيات الباقية، اللي لابد أنها تخضع للقانون وتصبح خاضعة للقانون 14.05، يمكن لي نقول بأنه الوزارة ديالنا وعيا منها بالأهمية ديال هاذ العمل اللي كينتظر هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية باش يتلاءموا مع القانون 14.05، وباش ما نخليوش هاذ المسؤولين ديال هاذ المؤسسات ما عارفينش كيفاش يدبروا التأهيل مع هاذ القانون، قامت الوزارة بالتعاون مع التعاون الوطني بمجهودات من أجل التعريف ديال

مقتضيات ديال هاذ القانون من خلال مختلف الاجتماعات، حيث تم القيام ديال 33 ديال اللقاءات جهوية وإقليمية، من أجل التحسيس ديال مختلف المتدخلين على مقتضيات القانون، هاذ اللقاءات عرفت مساهمة ديال 5600 ديال الفاعلين، من سلطات محلية وجمعيات مؤسسة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك كاين تنظيم يوم وطني للتحسيس حول القانون يوم 29 أكتوبر 2008 في الدار البيضاء، اللي حضروا له مئات من الفاعلين الجمعويين والاجتماعيين اللي كيعملوا في الميدان ديال محاربة الهشاشة والإقصاء، وتم الإعلان على فين وصلنا من تطبيق هاذ القانون، حيث أنه تم القيام بأكثر من 513 ديال التشخيصات مؤسساتية، بطريقة تشاركية مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وكذلك تم وضع عدد ديال اللجان التقنية ديال وضع طلبات فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتوفير عدد من الآليات والدلائل.

السيد رئيس الجلسة:

تعديتي الوقت أستاذة، هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

السيدة الوزيرة، أعجبني في الجواب ديالك التذكير باش جاء القانون، أسباب النازلة؟ أسباب النازلة هو استعمال بعض الأشخاص لميزانية الدولة في أغراض شخصية.

التأهيل والقانون هذه مسائل جزئية وثانوية بالنسبة لصلب الموضوع، صلب الموضوع هو ناس كتراعيهم الدولة وتتخصص لهم واحد الميزانية، وكاين واحد آخرين قدامهم كيستغلوا هذه الظروف، حنا هاذ القانون كله تدار لمعاقبة من يستغل المال العام والشأن العام. حنا هاذ المسألة هذه كانت واقعة كبيرة وقعت ضجة كبيرة عليها في المغرب، وسيدنا الله ينصره قال لك أسيدي هاذ الشي خصكم اللي كيتلاعب بالمال العام نوضوا وحاسبوه.

خلال مدة خرج القانون، البرلمان قام بالشغل ديالوا، وأخرجه للوجود، أين هي الحكومة للأجرأة في هذا الموضوع؟ واش عاقبتم شي واحد؟ دبا الصحف يوميا تتكلم على انزلاقات، وتتكلم عن أشياء تقع في هذه المجمعات اللي حنا تنتظروا أنه المغرب الذي يباشر تنمية بشرية والذي قطع على نفسه أن يحارب الفقر وأن يحارب الرشوة والتخلف والاختلاسات، أنه كنشفوا أن واقعة بحال هذه في هذا الحجم في مدة ديال سنتين أو 3 سنوات، وكاين 1132 جمعية وكل شي بخير، حتى واحدة ما حكم عليها أو حوسبت أو شي حاجة، بحال اللي حنا مزيانين، آلسيدة الوزيرة، تنديروا القانون باش يتطبق، تنديرو القانون باش هاذ المغرب يتغير، بغينا المغرب يتغير، بغينا السلوك ديال المغاربة يتغير، بغينا نعطيوا الإشارات، نكملوا الإشارات ديال صاحب الجلالة، إذا ما كملناش الإشارات ديال صاحب الجلالة بتدابير فعلية إجرائية في الموضوع، بحال اللي حنا ما تنديروا والو، بحال اللي تقريبا العمل تيبقى أحادي، في الوقت المنتظر منا أنه نكملوه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هناك رد على التعقيب السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

فيما يخص القانون ها هو أعطانا واحد الفترة ديال سنتين من أجل تأهيل المؤسسات ديال الرعاية الاجتماعية حتى تاريخ 19 يوليوز 2009، بغيت نقول بأنه ما تيتعلقش الأمر فقط بالمراقبة ديال المؤسسات، بل أنهم يتوفروا على التجهيزات الأساسية وعلى التأطير الاجتماعي الضروري للقيام بتدبير مثل هذه المؤسسات، والحكومة انطلقت ببرنامج ديال تكوين 10000 فاعل اجتماعي بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والوزارة ديالنا ووزارات أخرى.

كذلك بغيت نقول على أنه كاين واحد المخطط استعجالي بتعاون مع وزارة الداخلية، اللي غادي ترسل دورية لكل الإدارة الترابية والمنتخبين، باش تحسسهم على ضرورة القيام بتتبع مؤسسات الرعاية الاجتماعية محليا.

وبغيت نقول في النهاية، أنه هناك 3 ديال مؤسسات الرعاية الاجتماعية اللي تم الإغلاق ديالها من طرف السلطات المحلية، نظرا للظروف اللي تتعيش فيها واللي لا تسمح لها باش تستمر في العمل.

وبغيت نقول للسيد المستشار المحترم، أنه المهم بالنسبة لنا ماشي هو أننا نعاقبوا من يعاقب، بل أننا نساعدوا الجمعيات اللي تتقوم بالعمل ديالها بطريقة جدية، أنها تخضع للشروط ديال هاذ القانون 14.05، وأنها تدخل هاذوك الأطر الضرورية باش يمكن لها فعلا تقوم بالعمل ديالها أحسن قيام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، حول ترشيد ومراقبة المساعدات التي تقدم لبعض الجمعيات، للمستشارين المحترمين السادة: بوشعيب هلالي، محمد الخضوري، عبد الرحمان أشن، محمد الهبطي، عمر مورو، عبد الحميد فاتحي، علي سالم الشكاف، سعيد سرار، دحمان الدرهم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب هلالي:

السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول الترشيد والمراقبة والمساعدات التي تتقدم إلى هذه الجمعيات.

لا يخفى على الجميع، على أن الدور الذي تلعبه هذه الجمعيات في الحواضر وفي البوادي، هذه الجمعيات جمعيات الشؤون الاجتماعية المحدثة حاليا والمحدثة سابقا، وذلك بالعمالات والأقاليم والجهات، حيث أنها تساهم:

أولا، هذه الجمعيات، في التنمية البشرية؛

وثانيا، تقدم العون لذوي الحاجات.

ولكن الملاحظ، أن أغلب هذه الجمعيات، تكون في نفقتها نوع من الغموض وتسييرها غير شفاف، حيث أن الاستفادة بكل صراحة تتم في ظروف تغيب عنها الشفافية والوضوح.

ولهذا، السؤال المطروح هو ما تفعله الوزارة التي من شأنها أنشأت؟ وأن ملك البلاد يعطي أهمية كبرى لهذا القطاع، يجب أن يكون السؤال، السيدة الوزيرة المحترمة، واضحا، ما هي الكيفية التي نرجع بها الأمور إلى نصابها في هذه المقام والمسائل واضحة في المغرب كله، حول ما يجري داخل هذه الجمعيات؟

هذا هو السؤال، نتمنى أن يكون جواب السيدة الوزيرة واضح وشفاف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

أشكر السيدة والسادة المستشارين ديال الفريق الاشتراكي على طرح هذا السؤال، اللي كيتعلق بمعايير تقديم الدعم للجمعيات من طرف وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، ويمكن لي نقول بأنه هذا التوزيع ديال الدعم على الجمعيات هي مطابقة للدورية ديال السيد الوزير الأول رقم 7/2003، اللي كتدبر الشراكة ما بين الدولة وما بين جمعيات المجتمع المدني.

وفي الوزارة ديالنا خلقنا واحد اللجنة، أولا من أجل توحيد المعايير ديال تقديم هذا الدعم للجمعيات، لأنه كانت كتابة الدولة السابقة للطفولة والأشخاص المعاقين وكانت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن والتعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، إذن خلقنا واحد اللجنة من أجل توحيد المعايير، كذلك الدعم اللي كنقدموه للجمعيات هو حسب ثلاث فئات:

أولا، في إطار تدبير مفوض بحال الجمعيات اللي كتدبر مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وعلى سبيل المثال في ميدان محاربة التسول، كاين كذلك الدعم للجمعيات التي تقوم بخدمات اجتماعية مفوضة، بحال اللي كتقوم بالتمدرس ديال الأطفال المعاقين أو المختصة في المعاقين أو مراكز الاستماع لمحاربة العنف ضد النساء أو مراكز الأطفال المتخلى عنهم إلى آخره.

وكاين كذلك دعم بعض المشاريع اللي عندها واحد القيمة مضافة مهمة لا فيما يخص الأنشطة المدرة للدخل ولا فيما يخص شعب تنموية في بعض المناطق، بحال الأركان أو الصبار أو النسيج في بعض المناطق، وبالنسبة ل 2008 النسب اللي قدمناها ديال الدعم في ميدان التنمية الاجتماعية 31% من المبالغ ديال الدعم، 44% فيما يخص الأشخاص المعاقين و13% فيما يخص المرأة و12% فيما يخص الطفل والأسرة، وهذا الدعم كنقدموه على جوج ديال الأصناف: الصنف الأول في البداية، والصنف الثاني بعدما نراقبوا حسن استعمال المبالغ الأولى.

أما فيما يخص التتبع، كاين تتبع مباشر أو غير مباشر وكاين كذلك القيام بافتحاص، حيث أنه الوزارة قامت بافتحاص عن طريق مكاتب مختصة.

بالنسبة للمشاريع ديال 2000-2003: 648 مشروع، أي 30% من الجمعيات التي تقدم لها الدعم تمت مراقبتها عن طريق افتحاص.

بالنسبة ل 2004، كل المشاريع 212 اللي تم تمويلها تم افتحاصها.

وكذلك بالنسبة ل 2005، كل 200 ديال المشاريع التي تم التمويل ديالهم، قمنا بالإفتحاص.

وهذه الميكانيزمات الغرض ديالها، هو مراقبة واش فعلا كاين هاذوك الحسابات واضحة؟ واش كاين الأهداف توصلنا لها؟ إلخ...

وفي النهاية خاصني نقول بأن الوزارة عندها برنامج ديال تأهيل الجمعيات، 2000 جمعية كل سنة، فيما يخص تحسين وسائل تدبيرها للأموال العمومية، لأنه حنا واجب علينا أنه نرافقوا الجمعيات باش يقوموا بالعمل ديالهم أحسن قيام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب هلالي:

شكرا للسيدة الوزيرة على الجواب ديالها.

أولا هو أن السؤال انصب ليس على الدعم فقط ولكن على المراقبة والترشيد والنتائج التي حصلت بعد المراقبة، أريد أن أقول للسيدة الوزيرة، على أنها كما تعلم، هو أن هذا القطاع ماشي كالقطاعات الأخرى، هذا قطاع كيفما قلت يهتم به ملك البلاد، ويهتم به المواطنين جميعا.

أنا أريد أن أعرف ما هي المشاريع المنتظرة في هاته الوزارة؟ وما هي الوضعية الحالية؟ وشنو هي اللائحة بعد المراقبة اللي وقعت فيها في الجمعيات مسائل غير معقولة؟

هذا هو السؤال، بغينا نعرفوا النتائج واش كاين شي مراقبة؟ وإلا ما كانتش المراقبة نعرفوا فين وصلنا في المراقبة؟ والناس اللي هما خرجوا القانون واش أخذت حولهم قوانين للتطبيق عليهم؟ هذا هو الشي اللي بغينا نعرفوا من هذا السؤال بكل صراحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

فعلا، الوزارة ديالنا عندها الهم ديال تتبع الأموال العمومية، لأنه أولا هناك التوجيهات السامية ديال صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي يحرص على فعل النجاعة ديال استعمال الدعم الذي نقدمه للجمعيات، ولكن هناك كذلك واجب ديالنا كحكومة أننا نحرصوا بطريقة جد دقيقة على استعمال الأموال العمومية، أنها تمشي في الاستعمال الحقيقي اللي هي متوجهة لها.

وذاك الشي باش تكلمت على البرنامج ديال تأهيل الجمعيات من أجل أنه تكون الشفافية فيما يخص القيام بالحسابات، وأنه يكونوا الطرق ديال ضمان أنه تكون النجاعة في التدبير ديال هذه الأموال العمومية.

ومن جهة أخرى فيما يخص الافتحاصات، يمكن لي نقول لكم، السيد المستشار المحترم، أنه غادي نوقفوا على النتائج لا فيما يخص طلب التفسيرات والتوضيحات بالنسبة للجمعيات اللي ما توفراتش على كل الدلائل، وخصنا نمشيوا حتى للمتابعة القانونية، إذا لم نستطع أن نأخذ الدلائل والحجج بطريقة عقلانية، لأنه لا يمكن نهائيا الحكومة تسمح أنه يكون تلاعب في استعمال هذه الأموال العمومية، وبقدر ما حنا نعتز بالدور الذي تلعبه جمعيات المجتمع المدني واللي كيعبروا فيها على الروح الوطنية ديال المواطنين والمواطنات، اللي تينخرطوا في هذا العمل الجمعوي وخصنا نشجعوه بكل الوسائل ديالنا، بقدر ما كنعملوا كل ما هو ممكن من أجل الضرب على أيادي من سمحت له نفسه أن يستعمل هذه الأموال العمومية لأغراض شخصية أو غير الأعراض المعلن عنها.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن نمر إلى السؤال الموالي الموجه أيضا إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، حول ظاهرة أطفال الشوارع، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بن قدور، أحمد الكور، أحمد الديبوني، الميلودي عفوت، عبد القادر لبريكي، محمد العقاوي، محمد أبو الخدادي، العربي الهرامي، أحمد الشرقاوي، محمد طريبش، عبد السلام أحدوش، ميلود ناصر، محمد عبده عز الدين، محمد عدال، عمار عبد الفتاح، أحمد السنيتي، عبد السلام بلقشور، محمد المنصوري، عبد الحميد البوجادي، خيري بلخير، الحبيب لعلج، لحسن العواني، عبد الواحد الشاعر، محمد المفيد، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

تتزايد وتتفاقم بشكل مهول ظاهرة أطفال الشوارع، والتي تعكس التهميش والإقصاء الذي تعيشه فئة مهمة من الأطفال وخاصة أطفال الأحياء الهامشية، وبالتالي تعرضهم لكل أنواع الانحراف والاستغلال، بل أكثر من هذا تتزايد الجريمة في صفوفهم، وتتعدد أسباب هذه الظاهرة، فمن تفكك أسري إلى انتشار الفقر وغيرها.

رغم كل هذا فإن مراكز إيواء واستقبال أطفال الشوارع والمتخلى عنهم قليلة جدا، وهذا ما يتطلب تضافر الجهود للحد من تفاقم هذه الظاهرة التي أصبحت تسيء لسمعة بلادنا.

لذا، فإننا نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات والتدابير الفعلية المتخذة للحد من انتشار هذه الظاهرة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

كنشكر في البداية السادة المستشارين على طرح هذا السؤال، هذه الإشكالية فعلا ديال أطفال الشوارع، أتقاسم معكم الرأي، أنها نتيجة ديال الفقر وديال الهجرة القروية وديال تفكك الخلية الأسرية، أو تتعلق بأطفال ضحايا العنف أو ديال الهدر المدرسي، إلخ...

بالتالي يمكن لنا نعرفوا على أن هذا مشكل غير مرتبط بقطاع حكومي واحد، بل مرتبط بمجموعة ديال القطاعات الحكومية اللي لابد أنها تساهم في محاربة ظاهرة أطفال الشوارع.

وبغيت نقول بأننا عندنا مرجعية في هذا الميدان، أي وهو خطة العمل الوطنية للطفولة تحت عنوان "مغرب جدير بأطفاله" ل 2006-2015، وقمنا فقط قبل بعض الشهور بالتقييم الأولي ديال سنتين ديال تطبيق هاذ خطة العمل الوطنية من خلال المؤتمر الوطني 12 للطفل، الذي انعقد في مراكش يوم 28 و29 ماي تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم.

كذلك في هذه الخطة الوطنية للطفولة كاين واحد العدد ديال النقط مرتبطة بحماية الأطفال وتحسيس الرأي العام حول ظاهرة الأطفال في الشوارع، وكذلك في إستراتيجية ديال وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن هناك محور استراتيجي تحت عنوان "سياسات عائلية مندمجة والنهوض بوضعية الأطفال" ومن ضمنها برنامج اندماج من أجل إعادة إدماج الأطفال في وضعية شوارع بالقيام بعدة أعمال:

أولا، في ميدان التكوين من أجل النهوض بالكفاءات ديال الفاعلين في هذا الميدان، كاين برنامج ديال التكوين لصالح 150 مستفيدين من خلال 12 ديال الدورات التكوينية، اللي تنقوموا بها وبتكوين المكونين، كذلك من

أجل أنهم يعاودوا يكرروا هذا التكوين ديالهم، وهذه الدورات التكوينية يهيكلها خبراء في هذا الميدان.

وكذلك هناك في ميدان الحماية هناك إنشاء 16 وحدة لحماية الطفولة في كل جهات المملكة، بدينا بالدار البيضاء ومراكش، وعندنا برامج من أجل تعميم هاذ وحدات حماية الطفولة في كل جهات المغرب، كذلك وحنا بدينا في طنجة، وجدة، أكادير وفاس اللي غادي يكونوا واجدين بعد شهور قليلة، كذلك هناك التجربة النموذجية ديال الوحدات الاجتماعية المتنقلة (SAMU SOCIAL) بالدار البيضاء، اللي فقط هذا الصباح قمنا بالجمع العام ديالها من أجل تسريع العمل ديال محاربة ظاهرة الأطفال في الشوارع، وانطلقنا ببرنامج ديال الدار البيضاء مدينة بدون أطفال شوارع، بتعاون مع كل المتدخلين، التعاون الوطني وقطاعات أخرى.

كذلك في الميدان التحسيسي هناك ندوة للتحسيس حول هذه الظاهرة، هناك جانب قانوني بمجموعة ديال مشاريع قوانين مرتبطة باستغلال الأطفال، بمنع تشغيل الأطفال، كذلك بتعميم وحدات الحماية الاجتماعية للأطفال في كل المناطق وكذلك مشروع قانون حول الكفالة، وهذا كله يرمي إلى تحقيق هذا البرنامج المندمج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هل هناك تعقيب؟

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

لا نستنكر السيدة الوزيرة مجهوداتكم الجبارة للنهوض بقطاع التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، ومن ضمنها الطفولة المحرومة.

السيدة الوزيرة، نتمنى إحصاء هذه الشريحة المحرومة، وأن توفروا لها أماكن الإيواء التي تبقى ضعيفة بالنظر إلى حجم الخصاص، وتزويدها بالأطر المخصصة في مجال محاربة الإدمان وأطباء وممرضين نفسانيين لمعالجة هذه الحالات، ومحاولة إدماجهم في سلك التكوين المهني.

وهنا نتساءل: هل هناك اتفاقيات في هذا الباب مع قطاع التكوين المهني؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

قلت بأنه فقط هذا الصباح كنا نسهر على الجمع العام ديال (SAMU SOCIAL) الوحدات الاجتماعية المتنقلة في الدار البيضاء، وهاذيك مناسبة باش جددنا المجلس الإداري ديال هذه المؤسسة، وطرحنا بالضبط المسألة ديال وزارة التشغيل وبالضبط مكتب التكوين المهني، من أجل أنه يتضاف لهذه المؤسسة، لأنه لاحظنا بأنه من ضمن الصعوبات ديال التعامل مع هذه الفئة من ديال أطفال الشوارع، لابد أننا نقدموا لهم أفاق ديال إعادة التأهيل والتكوين، بالإضافة إلى إعادة الإدماج داخل الأسر ديالهم، لأنه لا نعتقد بأنه الحل هو في بناء مجموعة كبيرة من المؤسسات لإيواء هاذ الأطفال، الحل كذلك في مساعدة الأسر على أنهم يعيدوا إدماج ديال الأطفال ديالهم، لأنه المكانة ديال الطفل ماشي في مؤسسة ديال الرعاية الاجتماعية، هي في داخل الأسرة، إذا كان هذا ممكن.

وأظن بأنه هاذ الإشكالية غادي نكثفوا كل الجهود ديال كل المتدخلين، وأناشد بهذه المناسبة كل المنتخبين المحليين والسلطات العمومية والجمعية ديال المجتمع المدني، أننا نعملوا يد في يد من أجل التغلب نهائيا على هذه الظاهرة ديال أطفال الشوارع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها الناجعة في هذه الجلسة، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، تفضل.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

غير في إطار نقطة نظام، سبق للفريق ديالي أن طرح سؤالا آنيا للسيد وزير التشغيل حول مشكل مفتشي الشغل، ولكن أتساءل أن السيد وزير التشغيل، حاضر معنا في هذه الجلسة، والسؤال الآني لم يدرج في جدولها.

ما فهمنا والو، بغينا السيد الرئيس نفهمو، احنا بغينا نفهمو أشنو تيروج.

ذيك المرة طرحنا نقطة نظام حول تسرب الأسئلة الآنية خارج نطاق اللجنة، واليوم بغينا نفهموا، الله يخليك السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال لم يدرج في جدول الأعمال، وسنعيد الأمر إلى المكتب لدراسة الموضوع، وشكرا.

إذن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، وعددها ثلاثة: السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول لجوء شركات عمومية إلى تفويض بعض أشغالها إلى شركات خاصة لا تحترم مقتضيات مدونة الشغل، للمستشارين المحترمين السيدين جمال المعتصم وعبد الله عطاش، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي المعتصم.

المستشار السيد جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

طبعا، باسم الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نطرح هذا السؤال حول لجوء بعض الشركات ديال الدولة أو المؤسسات اللي الدولة مساهمة فيها، أعطينا النموذج ديال الشركة الوطنية للطرق السيارة والنموذج ديال اتصالات المغرب وهناك نماذج متعددة.

فقط بغيت نؤكد هنا بأنه الشغيلة الوطنية من خلال المنظمات النقابية ديالها، عملت من أجل إقرار مدونة الشغل تحدد على الأقل الحد الأدنى من الحقوق المتبادلة ما بين المشغلين والأجراء، وكنا نتمنى أنه بعد إصدار هذه المدونة منذ 2003 أنه فعلا لقاوا واحد السلم الاجتماعي مرتبط بتوفر الشروط الموضوعية ديال كرامة الأجير داخل المقاولات الوطنية.

لكن مع كامل الأسف، مازلنا نناضل داخل هذه المقاولات على حقوق أساسية، من مثل الحق ديال العمل النقابي وحقوق أخرى يمكن نقول أحيانا شكلية ولكنها لها أهميتها، التوفر على بطاقات شغل، أيضا مسألة الحماية الاجتماعية من خلال التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع كامل الأسف هاذ الشي كاين في المقاولات بصفة عامة وباقي نناضل من أجله.

ولكن ما لا يمكن أن نقبله، وهو أنه الدولة اللي هي مسؤولة على تطبيق القانون، وأن لها شركات ومؤسسات ديالها، أول من كان ينبغي أن يلتزم بمقتضيات القانون هي هذه الشركات، فمثلا بالنسبة للشركة ديال الطرق السيارة، كل الشباب الذين يشتغلون الآن في هذه الشبابيك هم ينتمون إلى شركات خاصة، وهذه الشركات الخاصة لا تحترم الحد الأدنى للقانون ديال الشغل، هذوك الشباب ما عندهمش لا عقود، ما عندهمش بطاقات الشغل، ما عندهمش حماية اجتماعية غير مصرح بهم من طرف الضمان الاجتماعي، وأحيانا يشتغلون لساعات تتجاوز الساعات القانونية للعمل، نفس الشيء بالنسبة لاتصالات المغرب، يعني تلجأ، وحنا النهار اللي قبلنا موضوع ديال اللجوء إلى عقود مع المقاولات من الباطن، كنا تنقولوا ممكن بالنسبة للمقاولة أنها تلجأ إلى تفويض بعض الأعمال ديالها، اللي ماشي مستمرة عندها، يمكن تعطيها لشركات أخرى متخصصة، لكن الذي وقع أنه يتم التحايل من خلال هذا المدخل هذا، باش هاذ الشركات هذه، تدخل شركات التي لا تحترم قوانين الشغل، ومن الناحية القانونية فالمقاولة الأصلية هي تتحمل المسؤولية.

تنقول بالنسبة لاتصالات المغرب، الناس اللي كانوا عندها في واحد الوقت مؤقتين هما اللي تفوتوا لمجموعة ديال الشركات الخاصة، وإلى الآن يشتغلون في الأمور التقنية بدون أي حماية اجتماعية، فالناس الآن اللي تيفوت 10 سنوات وأكثر وهو يشتغل في هذه الوضعية، يعني النهار اللي غادي يكبر هاذ السيد ويلقى راسو ما عندو والو، يعني حتى إذا اشتغل من بعد ذلك في شركة تحترم القانون فسيجد نفسه غير محمي بمقتضيات، خاصة فيما يتعلق بالتصريح لدى الضمان الاجتماعي.

لذلك نساءل الحكومة بأنه أشنو هو الموقف ديالها من هاذ الأمور اللي تتقوم بها، خاصة الشركات ديال الدولة؟ وأشنو الدور اللي قامت به خاصة المفتشيات ديال الشغل في متابعة هذه الشركات التي تقوم بهذا؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير، تفضلوا.

السيد جمال أغماني وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال.

اللي في البداية يجب التأكيد وكما جاء في سؤال السيد المستشار، أن هاذ الشركات ديال التشغيل المؤقت أو شركات من الباطن أو غيرها، مقننة بمقتضى مدونة الشغل، اللي صادقت عليها مؤسساتكم وبالتالي يقررها المشرع، وبطبيعة الحال المشرع وضع بعض القيود والشروط التي يتعين على هذه الشركات الالتزام بها، سواء تعلق الأمر بالجوانب المتعلقة بالحقوق الاجتماعية للأجراء إلى غير ذلك.

بطبيعة الحال تلجأ عادة أو بعض الأحيان بعض المؤسسات منها عمومية أو خاصة للاشتغال بمقاولات الباطن، وهنا يجب التوضيح أنه في حالة هذيك المقاولة من الباطن ما استطعاتش أو ما تمكناتش من تأدية الحقوق ديال الأجراء ديالها، فراه تيطيحوا هاذوك الحقوق كلهم على الشركة الأصل.

بطبيعة الحال أنا غير للتوضيح، يمكن واقيلة في السؤال ديالكم اللي طرحتوا بعض الحالات، ربما هما ماشي في هاذ السياق، بل تم تشغيلهم في إطار البرامج ديال مبادرة التشغيل، وأنا كنعرف هاذ القضية بالنسبة للطرق السيارة، لأنهم يستفيدون من الإعفاء ديال 24 شهر إلى 30 شهر في حالة برنامج الإدماج، ولكن إذا كانوا تفاصيل لأن في السؤال ديالكم، السيد المستشار، ما جاتش هاذ التفاصيل اللي طرحتوا، ولكن إذا التفاصيل كاينة راه احنا مستعدين نقومو بالواجب القانوني.

جانب أخر، وكالات التشغيل المؤقت، كما تتعرفوا منذ تحملنا المسؤولية كان من الملفات الأساسية التي فتحناها، وعقدنا أول اجتماع ديال اللجنة ديال التشغيل، تتبع التشغيل المؤقت، اللي تيمثل الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وابدينا كنشتغلو في هذا الملف على أساس أن هاذ المؤسسات أو هاذ الشركات تصبح مطابقة لما تنص عليه مدونة الشغل، خاصة الضمانة إلى غير ذلك.

وفي هذا السياق يمكن نؤكد لمجلسكم الموقر، أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قام وسيقوم، أؤكدها هنا، قام وسيقوم بحملات للمراقبة لجميع المؤسسات التي لا تصرح بالأجراء ديالها، ولا تضمن الحقوق الاجتماعية.

ويمكن نقول هنا، حتى بالنسبة للتصريح لدى الضمان الاجتماعي، أن بلادنا تمكنت لأول مرة من اجتياز حاجز ديال 2 مليون و400 ألف كنتوقعوها نهاية 2008 ديال المصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، وهذه

مهمة، ولكن هاذ المهمة لانجازها مفروض جهاز تفتيش الشغل يقوم بدوره، المفروض كذلك حتى الشركاء الاجتماعيين، أنا مستعد إذا أعطاني السيد المستشار التفاصيل، اللي قال، لأنه جاءت في كلمته أنه كاملين، كاع اللي كيشتغلوا في الطرق السيارة كاع اللي كيشتغلوا في اتصالات المغرب، يعني أنا مستعد، مبدئيا لا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولا مفتش جهاز تفتيش الشغل القيام بالواجب ديالهم.

علما أن الحقوق كما قلت لا المادة 89 من مدونة الشغل ولا المادة 86 ولا المادة 87 ما كتعفي حتى شي واحد من الحقوق الاجتماعية للأجراء، إلا إذا كانوا هاذوك الأجراء في إطار البرامج اللي كما قلت، وهذه بالنسبة للطرق السيارة في المغرب كاين تعاقد مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل لإدماج واحد المجموعة من الشباب بسياق برنامج "إدماج".

وفي هذا الجانب ديال برنامج "إدماج" أطلقنا اليوم دراسة، من أجل دراسة التغطية الصحية للمستفيدين من برنامج "إدماج".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار، تفضلوا.

المستشار السيد جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس.

أولا أشكر السيد الوزير على التوضيحات التي تقدم بها، واللي ابغينا نؤكد علاش طرحنا هذا السؤال، على اعتبار أنه احنا تنقولو الحكومة مسؤولة على رعاية هذا الاتفاق ديال مدونة الشغل، اللي هو كان فيه توافق ثلاثي: المقاولات والنقابات والحكومة، وعلى الحكومة أن تتدخل لحماية، خاصة الحلقة الضعيفة مع كامل الأسف في هذا الموضوع هو الأجراء.

وبالنسبة وكما قلت حينما اتفقنا على المقاولة من الباطن، متفقين أسيدي نعطيو إمكانيات للمرونة في عملية اللجوء إلى ذلك، ولكن في إطار احترام مقتضيات القانون، ما يمكنش يكون الحد الأدنى هو ما هو مقرر في القانون ديال الشغل، ولذلك حينما نتحدث عن اتصالات المغرب، عندك ما يتعلق لا بالتقنيين ولا بالناس ديال الحراسة، يعني هذيك الشركات اللي تدير لهم الحراسة وغيرها، هاذوك كلهم نفس الوضع.

بالنسبة للطرق السيارة، كاين الناس اللي جداد وكاين الناس اللي قدام وأتحدث عن الناس اللي قدام، واللي تيعيشوا هاذ الوضعية، دون أن نتحدث عن الشركات اللي حتى هي مرتبطة خاصة بالجماعات المحلية، لا "ريضال" لا "لديك" وغيرها، حتى هذه تلجئ إلى شركات من هذا النوع، ومع كامل الأسف، كما قلت ولينا تنتخوفوا باللي أن هذا هو واحد الشكل ديال التهرب من تطبيق القانون، يعني أن هذه الشركات بدل أن تقوم بهذه الواجبات بشكل واضح، بدات دارت صيغة ديال التهرب من الالتزام بالقانون عن طريق هذه المقاولات، مع أن هذا لا يعفيها من الناحية القانونية.

ولذلك يمكن نقول سواء أن تقوم بذلك الحكومة أو أن نطالب كنقابات، سنطالب بهذا معنى أنه إذا عندنا شي ضرر، فعلا يمكن أن نلجأ إلى المؤسسات أو المقاولات الأصلية لكي تلتزم بتطبيق مقتضيات القانون، لأن هذا هو الحد الأدنى اللي ما يمكنش للنقابات التنازل عليه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن نمر إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول إغراء الأطر والأدمغة وتشجيعها على الهجرة، للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بنعلال، عبد الحميد بلفيل، الطاهر الفيلالي، ناجي فخاري، محمد كريمن، عبد العزيز عزابي، بلعيد بنشمسي، عبد الغني المكاوي، محمد العزري، بنعيسى بن زروال، صالح ولد داداه، محمد لفحل، الكلمة للسي ناجي، تفضل.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

بسم الله، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

يعرف المغرب انفتاحا واسعا على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تترجمه على أرض الواقع العديد من الاتفاقيات المبرمة مع مختلف الدول.

وبالتالي فلا غرابة في ذلك، إذا علمنا أن المغرب جزء لا يتجزأ من العالم الذي يعرف طفرة نوعية في إطار العولمة، الشيء الذي يفرض انخراطه وبقوة فيما تعرفه التحولات والتفاعلات العالمية، وبالتالي فإن كافة الخبرات والشواهد ومختلف المعارف تؤكد اليوم أن المغرب في أمس الحاجة إليها لكسب الرهان في تحديث بنيات على كافة المستويات والانخراط بقوة في السوق العالمية.

إلا أنه مع الأسف الشديد، هناك فئة واسعة من أبناء وطننا وخيرة كفاءاته من الحاصلين على الشواهد العلمية العليا، لما تعطي لها الفرصة لبلورة معارفها ومداركها للإسهام في تنمية وطنها، وذلك نظرا لقلة الفرص المتاحة لها، الشيء الذي أرغمها على اتخاذ قرار للبحث عن ذواتها خارج الوطن، لكن أحلامها اصطدمت بواقع عكس الذي راهنت عليه وعانت الكثير من أجل تحقيقه في تلك الديار، وذلك جراء وعود من السماسرة والوسطاء المتاجرين في أحلام الناس بالهجرة، ذلك أن العديد من هذه

الأطر كما هو حال العديد من الأطباء والمهندسين بكندا وغيرهم، لم ترقى أحلامهم إلى مبتغاهم كما غرر بهم.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات الاستعجالية التي تنوي الحكومة اتخاذها لردع كل المتلاعبين بمستقبل وأحلام هذه الشريحة من الأطر الوطنية؟ وهل هناك تفكير في تحفيز هذه الأطر لاستثمار معارفها ومداركها لخدمة وطنها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أود أن أذكر في البداية، أن بالنسبة لعقود العمل في الخارج بصفة عامة، مقننة بمقتضى مدونة الشغل، وبأنه جميع المغاربة الذي يودون الهجرة من أجل العمل، مفروض أنهم يمروا بواحد القناة رسمية، وهي الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

وبالتالي لا حق لأي كان، في بعض الأحيان باش نكونوا صرحاء، وهذه مناسبة باش نتجهوا للرأي العام ونقول له بصراحة، أنه إذا جاء توسط لك شي واحد وقال لك أنه كاين شي (contrat) في البلاد ما خصوش يمشي معه، خصوصا أنه هذه خدمة عمومية بالمجان، هذا جانب وكاينة المادة 512 ديال المدونة واضحة في هذا الشأن.

كذلك لما كيلقى شي شخص أو مجموعة من الأشخاص عمل في إحدى الدول، ولكن مع الاتفاقيات الدولية اللي كتجمع المغرب بهذه الدول، وبالتالي كيمر عن قناة وزارة التشغيل والتكوين المهني اللي كتعطيه التأشيرة ديال العمل في الخارج.

بطبيعة الحال، سؤالكم بالخصوص كيرتبط، وربما كاين إغراءات إلى غير ذلك، وكيهم واحد الشريحة هي شريحة ما يسمى الأدمغة أو الكفاءات العليا، اللي إما تعلمت في تلك البلدان أو مشات درست وما رجعاتش لبلادها وإما مشات من داخل المغرب إلى العمل في الخارج.

بطبيعة الحال، الشعور وهذه من النقاشات الدولية اللي مطروحة بحدة أي مسألة ديال هجرة الأدمغة، هناك في المغرب كان تبذل واحد الجهد كبير، وهنا هذه مناسبة باش نقولها أن بعض الكفاءات اليوم المغرب محتاجها، العديد من الكفاءات منها المغرب محتاجها.

التحولات اللي كيعرفها اليوم سوق الشغل، وكذلك بعض الأوراش اللي مفتوحة اليوم كتحتاج نوعية من هذه الكفاءات اللي تكلمتم عليها، وبالفعل سجلنا في السنوات أو في هذه السنتين الأخيرتين وخلال هذه السنة تسجيل رجوع بعض الكفاءات، حنا لا نلزم أحد، ولكن حتى من ناحية الأجور ولا من ناحية الإمكانيات اللي يمكن يأخذوها في بلادهم هي مناسبة أو كتعادل ما كيتقاضوا حتى في هذيك الدول، خصوصا في بعض القطاعات اليوم اللي عرفت واحد الانتعاشة، قطاع الخدمات، قطاع الاستشارة، قطاع المالية أو المال بصفة عامة، القطاع الصحي، اللي اليوم كيوفر بعض الأمور. بطبيعة الحال، التواصل أو قامت به الحكومة من جهود، وهذه الجهود في الواقع كتقوم بها كل القطاعات الحكومية، هناك يمكن نتكلم على تشجيع الاستثمارات في ميدان البحث والتكنولوجيا هنا في البلاد، مشاريع ديال (casanearshore) ولا (technopolis) الرباط اللي غادي يعرف أربعة ديال...، كذلك كل من فاس ومراكش وتطوان ووجدة وحدات مماثلة، تعبئة الكفاءات المغربية في الخارج والمساهمة في التنمية المعروفة والعلمية والاقتصادية في البلاد، كتشرف عليه الوزارة المكلفة بالجالية بالمغرب، برنامج "فينكم" اللي كان بداية التنفيذ ديالو، دعوة للكفاءات العلمية للمساهمة في المغرب في أنشطة علمية.

ولكن في جميع الحالات يمكن نقولوا أن هذه الكفاءات العلمية المغربية هي مصدر إشعاع ديال بلدنا، وحتى خارج بلدها، ولكن حتى بلدها كتلعب فيه دور.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز العزابي:

أولا نشكر السيد الوزير على التوضيح ديالو في هذا الشأن، ولكن أنا بغيت نقول للسيد الوزير، هذه الوكالات المتواجدة في بلادنا واش عندو علم بها، ديال الوكالات الكندية اللي فيها وسطاء مغاربة ودايرين اللافتات ديالهم وحالين مؤسسات تيداكروا مع كل المواطنين المغاربة والشباب المغربي وخاصة حاملي الشهادات، واللي حالين الأبواب ديالهم وكيقبطوا منهم ما يقرب على 4 آلاف درهم، باش أولا يهيئوا الملف ديالهم وتيمشيوا من المغرب، وإذا به نتفاجئ من السيد الوزير على أنه يمرون على قناة وزارة الشغل.

إذن حنا بغينا نفهموا إذا كانوا هاذ الناس فاتحين وخاصة في المدن الرئيسية في بلادنا، مثل فاس والرباط والدار البيضاء وغير ذلك، وحالين الأبواب ديالهم، والمواطنين يوميا تيمشيوا عندهم، ذاك الشباب، وتيعطيو ذيك 4 آلاف درهم وتيجيبوا الشواهد ديالهم وكيتصلوا بهم وتيمشيوا بدون أن يمروا على قناة وزارة التشغيل.

هاذ العمل هذا احنا بالنسبة لنا هذا الناس اللي حاملي الشهادات، السيد الوزير، راه ينقسمون إلى قسمين:

قسم اللي هو دبا بحال اللي تنشوفوا ديال العقول اللي كتمشي كتخرج خارج التراب ديالنا وتبشرنا على أنها أصبحت ترجع، لأنها أنتم ولات عندكم الوسائل ديال الدراسات في هذا الموضوع، وخبراء في هذا الميدان، ولكن حنا تنشوفوا هاذ الناس هذو، جوج ديال الأشياء اللي هي أساسية بالنسبة لنا، هي قضية مؤسسات التعليم الحر ومدارس عليا، اللي ما

كيستطعوش أبناء الفقراء يمشيو لها وكيتخرجوا بشواهدهم وتيصبحوا في الصباح الباكر تيصبحوا خدامين.

في الوقت فاش الدولة كتخسر مئات الملايير، وكنكونوا في الابتدائي وفي الثانوي وفي الجامعي، ونتحمل مسؤولية الإضرابات وغير ذلك، وفي التالي كنلقاوهم في باب البرلمان واقفين، والأساتذة اللي كيقريوا في الجامعة هما اللي كيقريوا في ذيك المدارس العليا تيعطيوهم اللب ديال المواضيع، واللي خص لابد من الدولة أن تتخذ إجراء في هذا الموضوع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن نمر إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول مدى التزام الحكومة بإحداث 250 ألف منصب شغل إضافية سنويا، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، الهاشمي السموني، محمد فضيلي، عبد الله أبو زيد، سعيد أرزيقي، عياد الطيبي، محمد لكبوري، عبد القادر اقوضاض، محمد سالم الجماني، عبد الرحيم الشرقاوي، بوطاهر البوطاهيري، حسن أوتغلياست، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن أوتغلياست:

شكرا السيد الرئيس.

سأكون موجزا في السؤال، لكي أتوسع شيء ما في التعقيب.

سؤالنا إن إنعاش الشغل ومحاربة أزمة البطالة، يشكلان أكبر التحديات التي يواجهها المغرب، لدى لقد التزم السيد الأول في تصريحه أمام مجلسنا الموقر لدى تقديمه للبرنامج الحكومي يوم الخميس 13 شوال 1428 هجرية الموافق ل 25 أكتوبر 2007، بإحداث 250 ألف منصب شغل إضافية سنويا.

نسائلكم، السيد الوزير، عن ما أنجزتموه في هذا الميدان وما طموحكم في المستقبل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار من الفريق الحركي لطرح هذا السؤال، أود في البداية توضيح شيء، هو إلى حد الساعة لا نتوفر على المعطيات الدقيقة ديال المندوبية السامية للتخطيط حول السنة أي البحث السنوي حول وضعية التشغيل في المغرب.

ما نتوفر عليه من مؤشرات والتي نتقاسم معكم للإجابة على هذا السؤال هي المؤشرات المتعلقة بالفصل الأول من سنة 2008 والفصل الثاني من 2008 والفصل الثالث من 2008، التقرير السنوي اللي يمكن لنا من خلاله قياس نسبة أو ما يلعبه الاقتصاد الوطني ما خلق من فرص الشغل، لكن المؤشرات اللي متوفرة لحد الآن بصفة عامة تقول أنه منذ 98 بفعل واحد المجموعة من الإصلاحات اللي دخلاتها بلادنا في هذه السنة، عرف معدل البطالة واحد المنحى تنازلي من 13.9% سنة 1999 إلى اليوم أقل من 10%، وبلغ في الفصل الثاني إلى 9.1% والفصل الأول كان 9.4%، سنة 2006 استطاع الاقتصاد الوطني من خلق300 ألف منصب شغل، يعني المعدل اللي كنا نخلق كمناصب شغل في جميع القطاعات، هو ما بين 2000-2007 هو 166 ألف منصب شغل.

كيف أو أشنو المؤشرات اللي كتسمح لنا بمعرفة القياس ديال السوق الشغل إلى غير ذلك؟ معدل النمو، يعني في كل نقطة عندنا واحد 50 ألف منصب شغل كتخلق. ففي نهاية السنة، لأن الفاصل في هذا ماشي هو الحكومة كتقول أرقام، ديال المندوبية السامية للتخطيط، لأنها مؤسسة، مرة كتعطي الأرقام يمكن كتزعج الحكومة ومرة كتعطي أرقام اللي كتكون واقعية بناء على دراسات علمية.

فاللي كنعرفوه اليوم هو أنه الدينامية الاقتصادية كتعرف واحد المجموعة من الأوراش في المغرب، بالفعل كتحدث مناصب شغل، يمكن نعطي التفاصيل للسيد المستشار، لأن نظرا للوقت ولكن اللي نؤكد عليه هو أنه المؤشرات اللي عندنا كتبين أنه القطاع الفلاحي نظرا للموسم الفلاحي اللي ماكانش جد متوسط السنة الماضية، عرف معدل البطالة في المجال القروي واحد الارتفاع، بينما في المجال الحضري عرف معدل البطالة واحد التراجع مهم، أكيد باش نعطي بعض الأمثلة، مثلا خلال الفصل الأول من سنة 2007 مقارنة مع 2008 قطاع الخدمات، حدث 84 ألف منصب شغل، قطاع البناء والأشغال العمومية 81 ألف منصب شغل، وقطاع الصناعة 52 ألف منصب شغل.

ولكن في البادية بالمقارنة كذلك، في البادية فقدنا مناصب شغل، نتمناو أن هاذ أمطار الخير اللي هطلت في المغرب هذا السنة، أنها تعوض نسبيا وتخلق واحد الدينامية اقتصادية، لكن كيبقى دائما عندنا إشكال تحدي وهو التحدي ديال ما نسميه عدم تكافؤ بعض حاملي الشهادات مع حاجيات سوق الشغل اليوم في المغرب، وهنا الجهد في الواقع اللي خصوا يتبذل من طرف كل الشركاء والفرقاء ومنظومة التربية والتكوين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن أوتغلياست:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات، وإن أكدتم بكل صراحة أنها لم تستند إلى التخطيط باش يكون رسمي، هنا هذا الشيء هو غادي يجي في وقته إن شاء الله.

لدي مقترح وهو أنه هذا الشباب اللي كيبغيوا الوظيفة العمومية بغاوا غير الخدمة في الوظيفة العمومية، واش على مستوى الجهات ما يمكنش

نخلقوا لهم شركات صغار ونوجهوهم إلى هـاذوك (les bons de commande) اللي كيتباعوا ويتشراو عند الرؤساء وعند الآمرين بالصرف، ونقولو اللهم إن هذا منكر، هذا الناس راه ضاعوا، أراو نعطيوهم حق السائل والمحروم، ونعطيوهم ونوجهوهم لشركات ونواكبوهم ونعاونوهم حتى في التعمار، لأنه تنقولوا للشاب سير دير المقاولة وثبت لنا الصفة كيمشي يدير (registre de commerce) ويخلـــص الضريبـــة (par anticipation)، ويدير ويدير واحد العدد ديال الإجراءات ونسلفوه من البنك، ومن بعد تيجي، كنقولوا له سير للحبس مازال ما جبتي والو، لأنه تيجي باش يشارك في الصفقات العمومية ولا في شي حاجة تنقولو لو (tu n'as pas de référence)، ما عندكش المراجع.

لهذا نأخذ على عاتقنا علما أنه كاينة 500 طلب في السنة في كل جهة، (les bons de commande)، ندوزوهم لهم، راه ولاو 20 مليون، إلى اعطيتيه غير ثلاثة ديال (les bons de commande) في العام لمجموعة، راه نحدد لها سقفا لكي تلج للصفقات العمومية، ونحاولو نشجعهم، لأن نعرقله وكنقولو له يجري، ما عندو باش يجري.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شي تعقيب السيد الوزير؟ تفضل.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أولا شكرا السيد المستشار على ملاحظتكم اللي كنتفق مع البعض منها اللي خاص فعلا الجهد من طرف الجميع لتحفيز الشباب المقاول، أو اللي كياخذ غمار المقاولة، وكنقول هنا أنه إضافة لما يخلقه الاقتصاد الوطني من فرص شغل، هناك مبادرة التشغيل اللي وضعتها الدولة، واللي كتنجزها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ونعطي هنا رقم أنه إلى حدود أكتوبر الوكالة الوطنية (ANAPEC) ساهمت في إدماج 113307، ومنتظر نوصلو ل 120 ألف نهاية هذه السنة، آش كيقول هذا الرقم؟ كنا اتفقنا أو التزمت الوكالة 105 ألف، إذن هذا البرنامج أعطى نتائج.

وهنا أنتقل لبرنامج مقاولتي الذي يعرف واحد الدفعة جديدة من خلال فتحه، كما جاء في عرض السيد وزير المالية أمامكم، لفتحوا إلى الشباب غير حاملي الشهادات وكذلك تحسين واحد المجموعة ديال الشروط، من ضمنها يمكن بعض التحفيزات اللي خصها تكون كذلك مع المجالس المنتخبة وباقي المؤسسات لإعطاء دينامية لهؤلاء الشباب.

كذلك عندنا برنامج اللي كنستهدفو منه إعادة تأهيل 100 ألف شاب وشابة من حملة الشهادات، اللي كيوجدوا صعوبة الإدماج في سوق الشغل، هذه 100 ألف في القطاعات الواعدة في أفق سنة 2012، باش نتحاسبو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته الفعالة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول اتفاقية الوضع المتقدم، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد التويزي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، نبيه لحسن، محمد الشافعي، الغازي غرارية، أحمد الجغيري، الحسين الحداوي، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بنديدي، عبد القادر النميلي، البشير أهل احماد، محمد جبيل، عبد الحميد أبرشان، علي اساكتي، أحمد النماوي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسيد الوزير،

السادة المستشارين،

لقد تمكن المغرب من الوصول إلى صيغة جديدة للتعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بتوقيع اتفاقية الوضع المتقدم بين بلدنا والاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي سيؤثر لا محالة إيجابيا على مسار العلاقات بين المغرب وأوربا، كما أن هذا الاتفاق ستكون له امتدادات على المستوى الاقتصادي والمالي.

ولهذا فإننا نتساءل معكم عن مضامين هذه الاتفاقية؟ وما هي الآثار التي تفتحها أمام بلادنا للاستفادة من العلاقات مع الدول الأوروبية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضل.

السيدة لطيفة أخرباش، كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة الفاضلة،

السادة المستشارون الأفاضل،

بدءا وجب علي أن أذكر بأن الوضع المتقدم هو أصلا مطلب مغربي، لأن بلادنا كانت دائما ملحة على أن تدخل بالمسلسل المشترك، الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أن تروم بهذا المسلسل إلى منحى تصاعدي فيه طموح أكبر وفيه استفادة مقتسمة.

ثانيا، هذا الوضع متقدم يندرج في سياق بلورة الرؤيا الإستراتيجية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، جلالة الملك كان قد طرح منذ سنة 2000 فكرة الدخول وحصول المغرب على وضع علائقي مع الاتحاد الأوروبي، يكون أكثر من الشراكة وأقل من الانضمام.

فيما يخص مضامين هذا الاتفاق يمكنني أن أنجزها على خمس مستويات على الأقل:

- هناك المستوى السياسي والاستراتيجي.
- المستوى القضائي والأمني.
- المستوى الاقتصادي والاستثماري.
- المستوى المالي.
- المستوى الاجتماعي والإنساني.

فيما يخص المستوى الأول، يعني المستوى السياسي والاستراتيجي هناك على الأقل ثلاث نقط مهمة جدا، تندرج في هذا الاتفاق.

النقطة الأولى: هو أنه سوف يكون لنا في إطار هذا الاتفاق قمة سوف نعقد قمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وهذا تميز مغربي بالنسبة لدول جنوب حوض المتوسط.

النقطة الثانية: هو أننا سوف نتمكن في إطار هذا الاتفاق، من تكثيف الحوار السياسي المعزز، وسوف يكون للمغرب دور تصاعدي فيما يخص تدبير الأزمات، وسوف تكون هناك مشاركة مهمة لبلادنا فيما يخص طبعا المشاركة في تثبيت السلم وخدمة الأمن، بالنسبة لقارتنا، قارة إفريقيا.

هناك أيضا في إطار هذا الاتفاق نقطة مهمة جدا، وهو أنه قد طالبت الحكومة المغربية وقد تم الاستجابة لهذا المطلب، بأن تكون هناك لجنة برلمانية مشتركة بين البرلمان الأوروبي والبرلمان المغربي، وقد كانت هذه النقطة بالذات من بين النقط التي نوقشت هذا الأسبوع في إطار الاجتماع الموفق الذي نظم بين البرلمان المغربي ومجموعة السفراء الأوروبيين المعتمدين في بلادنا.

في المستوى الثاني، المستوى القضائي والأمني: نص هذا الاتفاق على وضع آليات للتعاون القضائي، بالإضافة إلى الانضمام والانخراط التدريجي لبلدنا في مجموعة من المعاهدات الأوروبية، خاصة تلك التي ترمي إلى صيانة الحقوق الأساسية، كما هناك أيضا دعم لتطبيق التشريعات التي تهم حقوق المرأة، حقوق الطفل، حقوق المواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما أنه في إطار هذا الاتفاق أيضا وفي إطار هذا المستوى، هناك انخراط أيضا للمغرب في الوكالات والبرامج الأوروبية، التي تهتم بخدمة السلم وبمكافحة الجريمة المنظمة.

المستوى الاقتصادي والاستثماري هو مستوى مهم طبعا، ثلاث نقط بإيجاز:

أولا: سوف نشتغل على أفق لبناء فضاء اقتصادي مشترك بين المغرب والجانب الأوروبي، على منوال ما يحدث بالنسبة لبعض الدول الأوروبية غير المنظمة للاتحاد الأوروبي، مثل النرويج والسويد.

ثانيا: هناك طبعا تشجيع كل التشريعات التي سوف تمكننا من هذا الاندماج الاقتصادي.

وآخر نقطة أود أن أريدها في هذا المضمار، هو أنه سوف نعمل أيضا على بناء اتفاق للتبادل الحر، اتفاق معمق وشامل، مع طبعا الآخذ بعين الاعتبار شروط نجاح المخطط الفلاحي، المخطط الأخضر.

وأخيرا على المستوى المالي، نقطتان:

أولا: أن نغتنم كل الفرص التي هي متاحة في إطار المالية الأوروبية الحالية...

وأخيرا المستوى الاجتماعي والإنساني، هناك في هذا الاتفاق حرص على صيانة كل مكتسبات جاليتنا المغربية وعلى دعم حقوقها المهنية والاجتماعية، ثم قيام تعاون بين المجتمع المدني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

هناك تعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، أريد أن أشكر السيدة الوزيرة على الشروحات والأجوبة اللي عطاتنا.

وبغينا إذا ممكن السيدة الوزيرة نعرفوا واش الحكومة عندها شي تصور ديال التدابير والإجراءات للحفاظ على هذا الوضع المتقدم؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هناك رد؟ في دقيقة، أرجوك.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا السيد الرئيس، أحسن ضمانة لنجاح هذا الوضع المتقدم، هو أولا، مواصلة بناء هذه الصدقية المغربية التي مكنتنا من الحصول على هذا الوضع المتقدم، ثم إشراك جميع الفاعلين من مجتمع مدني، من أوساط البحث العلمي ومن ممثلي الأمة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكرك على مشاركتك الفعالة في هذه الجلسة.

إذن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الشباب والرياضة حول عدم احترام المعايير الدولية في عمليات تكسية ملاعب كرة القدم بالعشب الاصطناعي، للمستشارين المحترمين السادة: عمر أدخيل، ابراهيم أهل حماد، عبد المجيد الحنكاري، بوطاهر البوطاهري، عبد الرحيم الشرقاوي، عبد الحميد السعداوي، عياد الطيبي، عباد لحسن، حسن أوتغلياست، عبد الكريم الهمس.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدتين، السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين الحاضرين معنا،

السيدة الوزيرة، تضمن برنامج تأهيل كرة القدم الوطنية التزام الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم بتأهيل ملاعب التباري عبر تكسيتها بالعشب الاصطناعي، وفعلا قد انتهت عملية تكسية أربعة ملاعب، وهي: ملعب تطوان، وجدة، سلا ومكناس، إلا أن الممارسة فوق رقعة هذه الميادين أبانت عن عدم جودة العشب المستعمل حسب شهادة اللاعبين وفعاليات الطب الرياضي وأن هذا النوع له أثار جانبية وتأثيرات سلبية على صحة الممارسين، مما يدل على عدم احترام الوزارة كجهاز الوصي على القطاع والجامعة كجهاز مسير ومدبر لشؤون كرة القدم الوطنية لمعايير الدولية في نوعية العشب المستعمل في تكسية ملاعب كرة القدم.

ومن هذا المنطلق، نسائلكم، السيدة الوزيرة، ما مدى احترام معايير الجودة والصحة والسلامة لنوعية العشب الاصطناعي المستعمل في تكسية ملاعب كرة القدم؟

بماذا تفسرون غياب الدراسات قبل بدء عمليات التكسية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة نوال المتوكل، وزيرة الشباب والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر في البداية السادة المستشارين المحترمين أعضاء الفريق الحركي على اهتمامهم بالرياضة بصفة عامة وكذلك برياضة كرة القدم على وجه الخصوص.

وجوابا على سؤالكم المتعلق بالعشب الاصطناعي، كيشرفني أولا باش نخبركم على أن كان هناك لجوء إلى تكسية هذه الملاعب الرياضية بالعشب الاصطناعي، كان عنده أسباب متعددة:

السبب الأول: وهو الظروف المناخية الصعبة التي كانت كتلحق الضرر بالعشب الاصطناعي في جل ملاعب المملكة المغربية، وذلك بسبب ندرة المياه كما تعرفون.

السبب الثاني: وهو التكلفة المنخفضة لصيانة العشب الاصطناعي مقارنة مع العشب الطبيعي.

السبب الثالث: وهو المزايا التي يتوفر عليها العشب الاصطناعي للممارسين، والتي تتجلى في الارتفاع من مستوى ديال الأداء، بالمستوى أولا التقني وتحسين مردودية ومستوى أداء اللاعبين.

أخر إذا صح القول أخر سبب، وهو إمكانية استعمال الملاعب ذات العشب الاصطناعي بشكل مكثف دون تضررها من كثرة الاستعمال، وممكن أن تستعمل طيلة السنة.

هذا وفي إطار تفعيل المقتضيات عقدة برنامج تأهيل كرة القدم الوطنية، أسند هذا الملف، ملف تكسية ملاعب كرة القدم بالعشب الاصطناعي، لمديرية التجهيز العمومية التابعة لوزارة التجهيز والنقل للإشراف المباشر على تنفيذ هذه المشاريع، وقد تم اتخاذ جميع الترتيبات والإجراءات اللازمة لإنجاز العشب الاصطناعي، وفقا للمعايير وكذلك الشروط الدولية المعمول بها في هذا المجال داخل الاتحاد الدولي لكرة القدم، واللي كتعلق أولا بالجودة وكذلك بالصحة والسلامة وكذلك النوعية الممتازة.

ولتحقيق هذه المسائل كلها أي الصحة والجودة إلى غير ذلك، تم التعامل مع كل من مكتب الدراسات (CAD) وهو مكتب متعدد الاختصاصات الهندسية وكذلك المختبر الدولي في هذا الميدان اللي اسمه (LABOTEST)، وكذلك مكتب الدراسات ذي المكانة العالمية اللي عنده اسم ديال(OSMOSE) وأخيرا المختبر الفرنسي(FRANCE-LABO).

وهذا الأخيرين يعني(OSMOSE) و(FRANCE-LABO) هما معتمدان من طرف الاتحاد الدولي لكرة القدم، وذلك لضمان جودة ونوعية العشب الاصطناعي.

وقد سلمت هذه الأجهزة شهادات تثبت مطابقة العشب الاصطناعي المستعمل بملاعبنا للمواصفات الدولية المعمول بها.

هنا تجدر الإشارة أيضا إلى أن جامعة كرة القدم، الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، راسلت الاتحاد الدولي (FIFA) نتاع كرة القدم، قصد تصنيف الملاعب المغربية المجهزة بالعشب الاصطناعي، في درجة 2 ديال نجوم، باش تمكن لها أنها تنظم رسميا تظاهرات أو مباريات قارية وكذلك دولية، لما لا.

وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب؟ شكرا.

إذن نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التربية الوطنية، وعددها سبعة، ثلاثة منها تتناول موضوع الخصاص في المنشآت التربوية، ونظرا لوحدة الموضوع، نستأذن المجلس الموقر لعرضها دفعة واحد، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها.

إذن السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول بناء الثانويات بالعالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بن قدور، مصطفى الرداد، أحمد السنيتي، محمد عدال، أحمد الإدريسي، محمد طالحا، محمد بوهريز، لحسين اشنكلي، أحمد الكور، محمد طريبش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد ابو الخدادي، الميلودي عفوت، عبد القادر لبريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، مولاي إدريس الحسني العلوي، العربي هرامي، عبد السلام أحادوش، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العقاوي:

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، جاء الميثاق الوطني للتربية والتكوين بأهداف، ولعل أهمها تعميم التمدرس وتقريب التعليم من المتمدرسين، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لابد من إحداث مؤسسات تعليمية في المناطق النائية، تستجيب لمواصفات الطبيعية والموضوعية لقطاع التعليم، وإذا كان المغرب قد خطى خطوات جبارة في مجال بناء مدارس التعليم الأساسي بالعالم القروي، فإن المؤسسات الثانوية تعرف خصاص كبير وخصوصا بالمناطق النائية، التي تعرف تزايد في أعداد التلاميذ الذين اجتازوا السلك الإعدادي بنجاح، وذلك من أجل تلبية الحاجيات المتزايدة من أجل كذلك التخفيف من معاناة آباء التلاميذ الذين يعانون البعد عن ذويهم.

وفي هذا الصدد، نسائلكم السيد الوزير، عن المخطط الذي تتبناه الوزارة لبناء ثانويات نموذجية بالعالم القروي، لتلبية الخصاص الذي تعرفه تدعيما لسياسة القرب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن السؤال الثاني الموجه كذلك للسيد الوزير في نفس الموضوع حول تدارك الخصاص في المنشآت الدراسية بالعالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: العربي المحرشي، عبد العزيز العزابي، ناجي فخاري، بنعيسى بن زروال، محمد بلحسن خيير، سعد بنزروال، خديجة الزومي، العربي القباج، كافي الشراط، علي قيوح، العربي سديد، التجاني احباشيش، رضا بوطيب.

قبل أن أعطي الكلمة للسيد المستشار، أذكر السادة المستشارين بأن هناك جلسة تشريعية بعد هذه الجلسة.

شكرا، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

سبق لكم السيد الوزير المحترم، أن أعلنتم غير ما مرة أن الوزارة ستعمل على تدارك الخصاص الموجود في المنشآت الدراسية بالعالم القروي.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن ما قامت به الوزارة في هذا الشأن، خصوصا ونحن نلاحظ أن المدارس بالعالم القروي، لازالت تشكو ولحد الآن من الخصاص الكبير في جميع المستويات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن السؤال الثالث الموجه كذلك إلى السيد الوزير في نفس الموضوع حول الخصاص الذي تعرفه بعض المدن والمناطق في المؤسسات التربوية، للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي، مولاي إدريس العلوي، عبد السلام الودي، عبد الصمد عرشان، المهدي زركو، محمد برطني، حسن زهير، عبد الرحيم كوبابي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن زهير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

إن إصلاح المنظومة التربوية في بلادنا، مرتبط أولا وقبل كل شيء، بتوفير بنية تحتية مناسبة لحجم الراغبين في متابعة دراستهم الابتدائية والإعدادية والثانوية.

والملاحظ، السيد الوزير، أن هذه البنية تعرف نقصا ملحوظا في العديد من المناطق، ولعل سلا المدينة وسلا الجديدة وضواحيها وجماعة مرس بعمالة مولاي يعقوب وجماعة سيدي عبد المومن وجماعة الرحالة بإقليم شيشاوة، خير معبر عن هذا النقص مما يستدعي من الوزارة الوصية، أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الخصاص ضمن إستراتيجيتها الإصلاحية.

وفي هذا الصدد، نسائلكم، السيد الوزير، عن تصور الوزارة لمعالجة هذا النقص الحاصل، في الحجرات الدراسية وفي الثانوية والإعدادية والتأهيلية وفي المناطق التي تعرف خصاصا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن ثلاث أسئلة، وتفضلوا للمنصة لو سمحتم.

السيد أحمد اخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

فعلا هذه الأسئلة بثلاثة كتحيل على إحدى القضايا الأساسية حول وضعية المدرسة المغربية اليوم، اللي هي مسألة الخصاص بشكل عام.

طبعا الخصاص في البادية ماشي هو الخصاص في المدينة، ولكن بشكل عام يمكن أن نجمل هذه الإشكالية في موضوع عدم ملائمة عدد البنيات المتوفرة الآن مع عدد المقاعد التربوية التي يجب توفرها، وطبعا هذا الخصاص يتجلى في واحد العدد من التجليات، منها ما يعرف بالاكتظاظ، واللي سبق اللي داكرت حوله في جلسة سابقة مع السيدات والسادة المستشارين، وفيها كذلك هذا هو صلب الأسئلة اللي طرحت، ما يرتبط بالعالم القروي، حيث فعلا في واحد العدد كثير من المناطق كنلقاوا بأن الطلب حول المدرسة، ما كاينش ما يتماشى معه من مؤسسات وبنيات تربوية.

مادام مجال الوقت كيسمح، فأعتقد يمكن يكون من الضروري الوقوف على بعض المعطيات، اللي يمكن من خلالها نفهموا طبيعة هذا الخصاص، وبناء عليه يمكن أن نفهم ما هي المقاربة اللي اعتمدتها الوزارة ضمن المخطط الاستعجالي، من أجل صياغة أجوبة ملائمة قد تفي بالمطلوب فيما يرتبط بهذا الموضوع.

التحاليل أو القراءات كلها اللي كنتوفروا عليها اليوم تفيد بأن هذه الظاهرة هي ظاهرة هيكلية، أي بشكل عام عندنا عدد كبير ديال التلاميذ في جميع المستويات بالمقارنة مع القدر العام اللي كاين ديال البنيات.

المعطيات اللي يمكن تفسر هذه الظاهرة، هي بشكل إجمالي من أربعة مستويات:

كاين طبعا ما سبق لي ذكرت به، هو حنا الآن أمام منظومة، اللي بفضل المجهودات الكبيرة جدا التي تم القيام بها مع تفعيل ميثاق التربية والتكوين في بداية سنة 2000 كتستقطب حوالي مليون إلى مليون و200 ألف تلميذ إضافي، بالمقارنة مع ما كانت عليه الأوضاع في نهاية التسعينات، وبالتالي ملي كنقولوا مليون و200 ألف تلميذ، فهذا يعني بأننا أمام منظومة على مستوى الحجم، هي غير المنظومة اللي كانت في السابق.

طبعا، الأعداد الكبيرة ديال التلاميذ اللي تم التمدرس ديالهم في بداية سنة 2000 دخلوا للمدرسة في سبع سنين أو ستة سنين، ووصلوا من بعد ستة سنوات للثانوي الإعدادي، إذن لقينا هذاك الضغط اللي عرفناه في خلال ثلاث سنوات الأخيرة في الثانوي الإعدادي، والآن بدينا كنعرفوا على مستوى الثانوي التأهيلي، وهاذي كذلك قضايا سبق لي فصلت فيها، وبينت كيفاش مثلا الآن عندنا مشاكل كبيرة في هذا المجال بالنسبة لمدينة الدار البيضاء، وعندنا كذلك في بعض المجالات الأخرى غادي يمكن نعاود نرجع لها.

المعطى الثاني: الذي كيفسر هاذ المسألة ديال الخصاص، وهو التحولات عرفها النسيج السكاني في المدارات الحضارية، والسادة المستشارين كيعرفوا هذه الأمور أكثر مني، أن أغلب المدن ديالنا تحولت طبيعة الساكنة ديالها بشكل عام، كيمكن نقولوا بأن هنا نزوح نحو الهوامش ديال المدينة، وبالتالي الاتساع الكبير جدا ديال هوامش المدن اللي أفضى ماشي فقط بالنسبة للتعليم ولكن كذلك حتى بالنسبة واحد العدد ديال القطاعات الاجتماعية الأخرى إلى تزايد قوي جدا ومكثف وسريع الوتيرة على المرافق الاجتماعية وطبعا من ضمنها التعليم، وهذا الشيء هو الذي نشاهده في مناطق كمديونة، النواصر، الحي الحسني كذلك الهوامش ديال مدينة مراكش، وطبعا سلا وغادي نعاود نرجع للموضوع بالنسبة لسلا فيما بعد.

المعطى الثالث: اللي كيفسر هاذ المسألة ديال الخصاص، هنا كيرجع بالذات لمسألة العالم القروي، أعتقد بأن الآن كيمكن لنا نقولو بكل صدق، بأن نموذج المدرسة اللي تبنيناه بالنسبة للعالم القروي هو نموذج لا يفي بالحاجة، المدرسة في العالم القروي، كما كنعرفوا السادة المستشارين، هي ما كنسميوه حنا فرعية، أي مؤسسة فيها 2 ديال الأقسام، فيها طبعا مستويات متعددة داخل كل قسم، ماكتكونش مرتبطة بالماء وبالكهرباء وما فيهاش مرافق صحية، وطبعا كيكون فيها أستاذ أو أستاذين، وما كيكونش فيها إدارة وفي الوضعية اللي أنتما كتعرفوا.

الآن هاذ النموذج ديال المدرسة في العالم القروي، من ضمن ما كيتولد عليه من مشاكل، وهو طبعا المستوى اللي كتعرفوا ديال التمدرس داخل هذه المناطق.

الآن التفكير كلو اللي منصب حول العالم القروي، كيأكد بقراءات متعددة بأن هاذ النموذج هذا ماشي هو النموذج اللي غادي يمكن لنا نستمرو به إلى بغينا فعلا يكون هناك نهوض فعلي ديال أوضاع المدرسة في العالم القروي، وهذا غادي نعاود نرجع له كذلك من بعد.

طبعا، كيبقى آخر معطى اللي هو كذلك ماشي معطى بسيط، وهو أن التدابير والتخطيط المعتمدة داخل منظومة التربية والتكوين كانت كتنطلق في جل المشاريع اللي كنا كنشتغلو عليها حول إسقاطات ديال المعطيات الوطنية، وكنحاولو شوفوا مثلا العدد ديال السكان شحال، شحال غادي يوصل عندنا واحد العدد ديال التلاميذ، وبالتالي هذا الشيء كيعطي واحد العدد ديال الأقسام، وهذا العدد ديال الأقسام كنبنيوهم، طبعا على حساب الظرفية ملي كتكون متوفرة الموارد كتبنى أقسام، ملي ما كتكونش متوفرة ما كتبناشاي بشكل كافي.

وهذا الشيء كله كيعطينا في نهاية المطاف، ما نسميه حنا فاتورة مؤجلة، أي أن الآن فعلا عندنا واحد العدد ديال البنايات، اللي يجب

توفيرها بشكل ملح في غضون السنوات القليلة المقبلة، من أجل تدارك هذا الخصاص اللي غادي نتحدث عليه بتفصيل أكثر فيما بعد.

بناءا على هذا التشخيص هذا، المقاربات اللي اعتمدناها طبعا، حنا الأداة الوحيدة اللي متوفرة عندنا كيفما كتعرفوا هي أداة التخطيط، اللي هو البرنامج الاستعجالي، اللي طبعا التفعيل ديالو غادي يبدأ مع بداية السنة المالية المقبلة أي سنة 2009.

بشكل موجز جدا، ما اعتمدناه كمقاربة بالنسبة للمخطط الاستعجالي لتدبير هذا الموضوع ديال الخصاص، كيرتكز على ثلاث ديال المقومات:

المقوم الأول: هو هذا المسألة ديال أساليب التخطيط، أي إعادة ترتيب منهجية تدبير المعطيات والمؤشرات بالارتكاز على معطيات الجماعة، بشكل أكثر توضيح، المعطيات الدقيقة اللي كنتوفروا عليها الآن حول الأطفال والانسياب ديالهم والتواجد ديالهم في واحد المنطقة معينة راه هي المعطيات المتوفرة على مستوى الجماعات، إلى ما اعتمدناهاش في التخطيط وفي تدبير الحاجيات، وفي الجواب على هاذ الحاجيات في المستقبل، غادي نبقاو دائما في هذا المشكل اللي حنا فيه، مناطق فيها مدارس خاوية ومناطق مازال محتاجة باش نبنيو فيها مدارس أخرى.

إذن هاذ المسألة هاذي في حد ذاتها، طبعا غادي تطلب مجهود كبير، وغادي تطلب كذلك وأساسا كيفما ذكرت به مرات أن الجماعات المحلية يكون عندها دور فاعل جدا وأساسي في تدبير أساليب التخطيط وحاجيات المنظومة التربوية مستقبلا.

المحور الثاني اللي اشتغلنا عليه واللي اعتمدناه كذلك في إطار المخطط الاستعجالي، هو طبعا تكثيف وتسريع وتيرة إحداث المؤسسات الجديدة، على اعتبار أن ملي درنا تحيين القواعد والمعطيات اللي كنتوفرو عيلها، وحاولنا نشوفو كيفاش غادي يتم التحكم في الانسياب ديال أعداد المتمدرسين خلال السنوات المقبلة وقفنا على الحالات التالية:

أن في غضون الأربع سنوات المقبلة، بلادنا خصها توفر حوالي 280 مدرسة ابتدائية منها 216 بالعالم القروي، حوالي 720 إعدادية منها 608 بالعالم القروي، وطبعا حوالي 320 ثانوية تأهيلية.

طبعا هذه الأرقام كيبان بأن هذا مجهود جبار ومجهود استثنائي، ولكن راه إلى بغينا نتجاوزوا هذا الموضوع هذا ديال الخصاص بالنسبة للأجيال المقبلة راه هاذ المجهود خاصو يدار، طبعا هاذ الشي هو اللي باشرناه من خلال الموازنة، اللي اقترحناها بالنسبة للسنة المقبلة واللي غادي تتاح لنا الفرصة باش نناقشوها في إطار اللجنة القطاعية في أواسط الشهر الحالي.

بشكل عام بقى المرتكز الثالث والأخير، وهو الاختبار بالنسبة للعالم القروي، ديال واحد النموذج سبق لي تكلمت عليه، النموذج ديال المدرسة القروية ديال المستقب،ل اللي كنسميوها حنا المدرسة الجماعية المندمجة، بشكل أكثر تدقيق بدل ما نبقاو الآن كنشتغلوا بفرعيات مشتتة، فين ما كان شي دوار تيكون عندو واحد شي قسم، وكيدبر حالو بالشكل اللي قدر عليه في الظروف اللي كنعرفوها، غادي يتم تجميع الفرعيات في إطار مؤسسة ذات حجم محترم، كتوفر على 12 أو 14 قسم وتكون فيها داخلية من 100 إلى 120 مقر، ويكون فيها سكنى ديال الأساتذة، وكتوفر على المقومات اللي هي في الواقع سبب نجاح التمدرس في كل منطقة اللي يمكن نجح فيها.

البقية طبعا، غادي يبقى كل ما هو مرتبط بتدبير النقل المدرسي في محيط هاذ المدارس الجماعية، وفي هاذ الإطار كيف ما كتعرفوا المخطط الاستعجالي، اعتمد تجريب هاذ المشروع هذا في إطار 50 وحدة سيتم إرسائها ابتداء من هاذ السنة هذه بواحد العدد ديال المناطق اللي تم الاختيار ديالها وبدون شك بحكم التجربة، اللي عندنا الآن حول ثلاثة مدارس، والنتائج الجيدة جدا اللي توصلنا لها من خلال هاذ التجربة، غادي يتم التعميم التدريجي ديال هاذ النموذج، على أساس أن يصبح غدا إن شاء الله هو النموذج الفعلي ديال المدرسة في العالم القروي.

بقات زوج أو ثلاثة معطيات مرتبطة بالقضية ديال سلا، في الواقع الوضع ديال سلا الآن، هو اللي كيختزل هاذ المشاكل كلها اللي تكلمت عليها، سواء بالنسبة لمدينة سلا أو بالنسبة للمناطق القروية ديال المنطقة ديال سلا، الأرقام اللي كنتوفرو عليها تفضي بأن الحاجيات ديال الإقليم فيما يخص الخمس أو الست سنوات المقبلة، تتشكل في 18 مدرسة ابتدائية و20 إعدادية و22 تأهيلية.

فهذا أنتم السيد المستشار، كتعرفوا الوضعية ديال سلا، مقارنة مع ما تم إنجازه فهذا كيعني بأننا فعلا إلى ما واجهناش هاذ الوضع بالنسبة لسلا، غادي نكونوا مقبلين على أوضاع صعبة وصعبة جدا، كما هو الحال كيفما قلت في بعض المدارات الحضرية.

طبعا في هاذ الأفق هذا، باشرنا الدخول الحالي بالنسبة لمنطقة سلا بفتح خمسة ديال الملحقات وأربع مؤسسات ثانوية، وكنتمناو أن في بداية السنة المقبلة نباشر الدخول المدرسي المقبل ديال السنة المقبلة بالنسبة لهاذ المنطقة، بستة مدارس ابتدائية جديدة، 11 حجرة دراسة بالعالم القروي وستة ثانويات إعدادية وأربعة تأهيلية في أفق الدخول المدرسي المقبل.

لكن مرة ثانية، بغيت نعاود نؤكد بأن هذا من الأوراش الأساسية، اللي تنتظر المدرسة المغربية في غضون السنوات القليلة المقبلة، وهذا من الأسباب الأساسية كذلك اللي كتفسر الحجم ديال الميزانية وديال الاعتمادات الإضافية اللي تم رصدها خلال مشروع ميزانية هذه السنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيبات بالنسبة لفريق التجمع والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العقاوي:

نشكركم السيد الوزير على هاذ الجواب الصريح والواضح الذي أعطيتموه على وضعية الثانويات، متمنين لبرنامجكم الاستعجالي النهوض بأوضاع قضايا التربية والتكوين، الذي يجب أن ينصب على العالم القروي وإعداد الخريطة المدرسية بما يتلاءم وحجم الخصاص فيه.

السيد الوزير، إننا نشد بحرارة على نزاهتكم وصراحتكم وشجاعتكم في طرح قضايا التربية والتكوين للنقاش، مهنئينكم على الطريقة الاستعجالية التي تعالجون بها الملفات الشائكة والرائجة بقوة في دواليب وزارتكم.

إننا عاقدون عليكم العزم، السيد الوزير، للنهوض بأوضاع التعليم ومعالجة الملفات الشائكة، وإننا معكم لإصلاح القطاع وجعله فوق السكة الصحيحة، وفق ما يطمح له الجميع في سبيل تكوين الأداء المعرفي لأبنائنا وبناتنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الفريق الاستقلالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم القيم، كذلك السيد الوزير حنا تنشكركم على الشجاعة ديالكم، لأن لأول مرة في تاريخ الحكومات السابقة، السيد الوزير، تعلنون بشجاعة على المشاكل الحقيقية اللي تيعرفها قطاع التعليم.

والسيد الوزير، هنا بغيت نذكر بالتقرير الدولي كذلك التقرير ديال المجلس الأعلى، وأنتما تعرفون، السيد الوزير، جيدا المشاكل اللي تيعرفها العالم القروي، لا من الحجرات ولا من الخصاص في رجال ونساء التعليم، لأن، السيد الوزير، راه كاين بعض المداشر في العالم القروي، وعلى سبيل المثال دائرة وزان راه الجماعات ديال دائرة وزان، السيد الرئيس، يعرفون خصاصا كبيرا في رجال ونساء التعليم، لأن راه كاين المعلم اللي تيقري 3 أو 4 ديال الأقسام.

وراه كاين، السيد الوزير، مؤخرا في هاذ الشتا اللي رحمنا بها الله تبارك وتعالى، لمشاكل ديال المعلمين، راه ما تيقلبوا غير على الشواهد الطبية، واحد المجموعة ديال الأمور، لأن في الحقيقة حنا تمشيوا تنتأسفوا ما بقيناش نقدوا نمشيو للبادية، لأن ملي تمشيو كل صباح تيصبحوا عندنا واحد العدد ديال الناس تيتشكاو من الناس ديال التعليم، المعلمة ماجاتش، ووخا كنديرو حنا كجماعات محلية وتنوفرو لهم الشروط وتنديرو واحد المجموعة ديال الأمور، حتى النقل تنحاولو أننا نديرو طوموبيلات من مالنا الخاص باش نوفرو النقل لرجال التعليم.

ولكن للأسف، السيد الوزير، مع ذلك راه كاين مشكل، كاين مشكل كبير، لأنني أنا نعطيك مثل السنة اللي فاتت، السيد الوزير، في آخر السنة في اختتام الموسم الدراسي، تلاقيت تلميذ تنشوف له الكتب ديالو تنلقى واحد الكتاب مازال ما جبدوش في خطرة، مازال ما قراش فيه نهائيا، ملي سولتو علاش قالك آودي راه الأستاذ اللي تيقرينا هاذ المادة راه هاذ السنة كاملة ماجاش، ومع ذلك راه نجح وداز للقسم الموالي، السيد الوزير.

راها كارثة في الحقيقة، يعني راه ذاك التقرير ديال المجلس الأعلى راه في الحقيقة بالنسبة للعالم القروي، أنا متنهدرش على الرباط والدار البيضاء، لأن تنعرف كاينة واحد العناية خاصة للمدن الكبرى، ولكن العالم القروي من الناحية ديال التعليم راه مهمش، البنية التحتية ما كيناش، المراحيض ما كايبينش، الكهرباء ما كيناش.

آلسيد الوزير، راه بغينا واحد الالتفاتة ديالكم، وحنا تنعرفوكم، السيد الوزير، لأنني أنا تنطرح هاذ السؤال لأنني تنعرف القيمة ديالكم، وتنعرف المجهود اللي تتقوموا به وتنعرف كذلك الغيرة ديالكم على هاذ القطاع.

لهذا السيد الوزير، أنا تنتكلم على العالم القروي بصفة عامة على الصعيد الوطني، ولكن بالخصوص دائرة وزان راها في وضعية يرثى لها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، تفضل السي العلوي.

المستشار السيد إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

على كل نشكر السيد الوزير على الإجابة ديالو، وكانت عندنا هاذي قبل أسبوع محاورة ونقاش مع السيد الوزير حول الخصاص في الموارد البشرية، وقلنا في وقته بأن الفريق ديالنا منطلقش من فراغ، كانوا حالات اللي كاينين أنه أستاذ الفيزياء أو الإنجليزية أو الفرنسية ماكاينشاي هاذي شهرين، ثلاثة.

اليوم كنحاوركم، السيد الوزير، على الخصاص اللي واقع في بناء المدرسة، بناء المدارس بصفة عامة، حنا بناء المدارس تنعرفوا بلادنا والإمكانيات ديالها، نهار مكتوفرش الإمكانيات هذا كلام أخر، ولكن نهار تكون الإمكانيات ونرصدوا المبالغ المالية ونبرمجوها وكيكون التأخير غير في المسائل المعقدة ديال هذا (marché)، هذه إدارة إلخ، هذا هو الهدر بعينه، حنا دولة في طريق النمو، خاصنا ماشي نرشدوا الإمكانيات، خاصنا نمشيوا بإمكانياتنا لأقصى ما يكون، راه من الفظاعة، عندنا مثلا إعدادية حنا في إملشيل وعندنا إعدادية في بوذنيب في الراشيدية وفي خنيفرة كذلك، ها الإعتمادات كاينين، ها الدولة خصصت لأن هذا أو هذا ولا انتقل مندوب ولا مشى مدير ولا جا، تنبقاو في التعقيدات بيناتنا، إلخ، وهذاك هو الهذر حنا تنساهموا في الهذر المدرسي.

السيد الوزير، المنظومة التعليمية هي راها منظومة فيها حلقات، راه إلى تأخرت حلقة وحدة ضاع المسلسل كله، نعطيكم مثال آخر، حنا في العالم القروي، وراه قالوها دبا الإخوان ملي كنداكروا وكنديروا مدرسة، وما تنخمموش بأن هناك فتيات بعاد على المنطقة ديالهم إلى أخره، وما نديروش داخلية، كنخسروا عشرة ملايين ديال الدرهم أو خمسة ملايين ديال الدرهم إلى أخره، وما نفكروش في هاذ التفكير، راه وخا نحلو مدرسة وخا نجيبوا الأستاذ، الأمر ما كيحصلش.

لهذا السيد الوزير، حنا كنعرفوك معرفة كبيرة وكنعرفوا بأنك وطني وابن وطني، حنا ما نسمحوش لأنفسنا، وحنا راه في المعارضة ولا نغازل أحدا، ولكن كنطلبوا ترشيد الإمكانيات، ومنظور هاذ المنظور الجديد وهاذ التصور الجديد، لأن لا تقدم للمغرب بدون النهوض بالمدرسة، والمدرسة العمومية فاش اقرينا كاملين.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هناك رد على التعقيبات السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا غير في الواقع ماشي رد ولكن فقط إثراء لهاذ النقاش، لأن في الانطباع، اللي تيكون عندي دائما في النقاش مع السادة المستشارين حول قضايا المدرسة، أننا ما تنتعاقبوش مع بعضنا كتناقشو بشكل واضح وصريح وكنحاولو نقلبو كلنا على الحلول المثلى.

أولا، إذا سمح لي السيد المستشار اللي أثار قضية الموارد البشرية، أنا ركزت اليوم فقط على الخصاص على مستوى البنيات، على اعتبار أن الموارد البشرية هذا موضوع كان يمكن لنا نفصلو فيه.

ولكن في مجمل القول، الملاحظات اللي كيتم الإدلاء بها في هاذ المجال، هي ملاحظات كاينة وتتعاش في مناطق كثيرة بدون شك.

بقات مسألة أثارها السيد المستشار، بالإحالة على منطقة ديال إملشيل وبدون شك هو فقط نموذج من ضمن النماذج.

أكيد أن من الأمور اللي وقفنا عليها كذلك، وهو أن واحد الجزء كبير من التعثرات اللي كنعرفها المشاريع المرتبطة بالمدرسة المغربية راجعة للتدبير ديالنا، والتدبير ديالنا راكم أنتما كتعرفوه، الناس اللي كيشتغلوا وكيسيروا المنظومة ديال التربية والتعليم راهما الناس ديال التعليم، فملي كنقلوا من موقع التدريس إلى مواقع أخرى تدبيرية، كيعانيو من ذاك الشي اللي كنعرفوه كلنا، مسألة عادية، وفي هذا الأفق واعتبارا لأهمية وللحجم ديال البرنامج، اللي قدمتوا فيما يرتبط بالبنيات في الأربع سنوات المقبلة، احنا كنفكرو بشكل جدي في اعتماد تدابير جديدة ومن نوع آخر فيما يرتبط بالإنجاز، بشكل أوضح، يمكن هاذ الشي كله اللي تكلمت عليه ديال 1200 مؤسسة سيتم إنشاؤها في إطار (un marché cadre d'appel d'offre international)، لأن ماغاديش يمكن لنا نبقاو كنستمروا في هاذ الشي، اللي حنا فيه كل مرة كنخططوا لمدرسة هنايا وثانوية هنا، ونقول لمدير الأكاديمية والنائب الإقليمي كل نهار كيمشي ل (la réunion de chantier) ويتناقش معهم، هاذ الشي راه ما يمكنش يبقى هكذا، راه إلى بقى هكذا ما غادي يكون عندنا إلا النتيجة اللي قدمنا، باش يمكن نحققوا هذا الشيء خاصنا نتوجهوا لنسق آخر، طبعا هاذ الشي غادي يتطلب واحد العدد ديال الصعوبات، وغادي يتطلب المواجهة ديال واحد العدد ديال الإكراهات، ولكن راه ماعندناش ليه حل.

المسألة الثانية والأخيرة، اللي بغيت نؤكد عليها، وهو أننا باش نتغلبو على هاذ المشاكل اللي ذكر السيد المستشار، ديال أننا كنبنيوا مدرسة، وما كنديروش الداخلية، وكنبنيو مدرسة وما تناخدوش بعين الاعتبار المشاكل ديال التنقل، راه ما عندنا حل ما عدا تدخل الجماعات المحلية في التخطيط والتدبير ديال المدرسة، راه ما كاينش حل آخر، راه إذا ما كانوش ناس اللي موكول لهم تدبير شؤون المنطقة بحكم التصويت ديال المواطنين عندهم كلمة الفصل فيما يرتبط بالمدرسة، راه غادي يبقى هاذ الشي اللي كتشوفو فيه هو هذاك، غادي تبقى المدرسة تتبنى هنا، وبالنسبة لنا حنا راه درنا مدرسة، ولكن ما عارفينش أشنو اللي كاين محيط بها، راه الناس اللي في المنطقة هما اللي عارفين.

مثلا كنشوف غير بالنسبة للنقل، لقيت أنا في واحد العدد ديال المناطق ملي وفرنا وسيلة ديال النقل، الناس ديال المنطقة ملي كنتشاورو معهم، تيقولك أودي أعطيوا الأسبقية للبنات، الأولاد راه كيفما كان الحل غادي يدبروا.

فهذي حلول ما غادي يمكن يتم الابتداع ديالها إلا إذا كان هناك إشراك فعلي ديال المنتخبين وديال آباء وأولياء التلاميذ حول المدرسة، وهاذ الشي كله هو اللي كناديوا من أجل عقد اجتماعي جديد حول المدرسة، إذا عاونتونا واشتغلنا في هاذ الأفق أن بدون شك هاذ المشاكل كلها يمكن لنا نتغلبوا عليها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى السؤال الرابع الموجه إلى السيد الوزير التربية الوطنية والتعليم وتكوين الأطر والبحث العلمي حول وضعية التعليم الخاص، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، عبد الرحمن أشن، زبيدة بوعياد، محمد الهبطي، محمد علمي، حسن أكليم، عبد الحميد فاتحي، عمر مورو، علي سالم الشكاف، مولاي الحسن الطالب، بوشعيب هلالي، محمد عذاب الزغاري.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكر السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

من المعلوم، السيد الوزير، بأن التعليم الخاص أو الخصوصي هو من الخيارات اللي جات في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وكاين التزام ديال الأطراف اللي مصادقة على هاذ الميثاق اللي رسم واحد الهدف من أجل توسيع المكانة ديال التعليم الخاص وإعطائه واحد الأهمية داخل المنظومة التربوية.

لكن هاذ الخيار غير مطلق، هو مقنن بضوابط ومعايير بدءا من القانون المتعلق بمؤسسة التعليم الخاص وانتهاء بمجموعة من الإجراءات والتدابير.

أمام مجموعة من الاختلالات التي يعرفها هاذ النوع من التعليم، والتي لا يتسع المجال للتفصيل فيها، نسائلكم، السيد الوزير، حول مدى مراقبتكم لهذه المؤسسات التعليمية الخاصة، وهل تتبعون مدى احترامها للشروط الواردة في دفتر التحملات وكذلك المنصوص عليها في القانون؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا للسيد المستشار على هاذ السؤال القيم جدا حول الواقع ديال العلاقة على مستوى التقنين ما بين منظومة التربية والتكوين والقطاع الخاص، فعلا أعتقد بأن المرحلة الفصل كانت هي الوضع ديال ميثاق التربية والتكوين، من قبل، السادة المستشارين كيعرفوا بأن تدبير شؤون القطاع الخاص فيها يرتبط بالتعليم كانت أمور موكولة لواقع الأمر.

القانون اللي جاء اللي هو 00.06 حدد إطار جديد للتعاقد (ما بين القطاع الخاص وما بين منظومة التربية والتكوين)، المنطلقات اللي انطلق منها هذا القانون:

أولا، هو اعتبار العرض ديال التعليم الخاص جزء لا يتجزأ من منظومة التربية والتكوين، وهذه المسألة أساسية وغادي نرجع من بعد نقول علاش.

المسألة الثانية، هو أنه ضبط ووضع واحد العدد ديال الضوابط في إطار دفاتر ديال التحملات.

المسألة الثالثة، وضع واحد العدد ديال الميكانيزمات اللي كيمكن تسمح بالمتابعة ديال العرض ديال التعليم الخاص.

لكن هذا اسمه القانون، الآن في أرض الواقع أشنو وقع؟ اللي واقع هو أننا لازلنا أمام منظومتين متوازيتين، كاين شي حاجة اسمها المدرسة العمومية وكاين شي حاجة اسمها التعليم الخاص، والتعليم الخاص بمستوياته وبشكل عام كيمكن لنا نقولوا في بعض الحالات، كل مؤسسة من التعليم الخاص هي نموذج قائم الذات وعنده وضعيته، وبالتالي كاين اللي كيخضع للمراقبة، وكاين اللي ما كيخضعش إطلاقا للمراقبة، أو كاين اللي ما غاديش يمكن ليه يخضع للمراقبة، هذا الشي كنعرفوه في إطار التصريف ديالنا العادي للحياة اليومية.

لكن اللي هو في تصوري، يمكن يكون أهم مستقبلا، هو 2 ديال الحوايج:

المسألة الأولى، ما تمتش الإشارة لها بشكل مباشر في السؤال ديال السيد المستشار، ولكن وردت في الصيغة الكتابية ديال السؤال، وهو هذه القضية ديال التعريفة، فعلا المسألة ديال التعريفة تطرح واحد العدد ديال المشاكل، أن الآن المؤسسات تتصرف كأنها مشروع تجاري، وكتحدد بناء على واحد الموازنة عامة ديال المشروع، أشنو هي التعريفة اللي خاصها تطبق على أولياء وآباء التلاميذ، هاذ المسألة فيها مشاكل، فيها مشاكل ماشي غير على مستوى القيمة، على مستوى أشنو هي الضوابط اللي من خلالها يمكن لنا نديروا التقييم.

المسألة الثانية، اللي هي أهم من هذا، مرتبطة بطبيعة الموارد البشرية المؤطرة لهاذ المشاريع، واللي فارضة أن مثلا، ولو أن القانون تيقول بأن المؤطرين ديال التعليم الخاص خاصهم يستافدوا من عمليات التكوين المستمر إسوة بالمتدخلين في الأطر التربوية ديال التعليم العمومي، ففي أغلب الحالات إلا الحالات النادرة جدا، التفعيل ديال هاذ المقتضيات لا يتم.

خلاصة القول، أشنو هو؟ وهو أن حنا يمكن غالبا مازلنا في واحد المرحلة انتقالية في تدبير فعلي لمقتضيات هاذ القانون، ولكن ما هو أهم من هذا، وهو أن هاذ المسألة خاصها قراءات أخرى، وحنا سطرنا في حدود هاذ السنة هاذي غادي نديروا واحد النوع من (l'audit) العام لقطاع التعليم الخاص، اللي على أساسه غادي يمكن لنا نفعلوا الأساليب الجديدة لتدبير العلاقات ما بين منظومة التربية العمومية والقطاع الخاص اللي هي حديثة، وكيفما كيعرف السيد المستشار، المدارس المتعاقدة مع الدولة في إطار (une mission de service public)، اللي تيمكن لها في بعض الحالات تسد كذلك الخصاص اللي كتعاني منو المدرسة العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الوزير على التعقيب ديالكم، اللي فهمت منه على أنه القانون 00.06 في واد والواقع في واد آخر، وهاذي معضلة لأنه كنا نأمل أن يكون التعليم الخاص ببلادنا على وجه مغاير لما هو عليه، وما يكنوش كيغلب عليه الطابع التجاري والطابع ديال الربح الضيق.

وأنا كنستحضر هنا التجربة ديال المدارس ديال الحركة الوطنية، اللي هي النموذج اللي خاصو يكون الآن ديال التعليم الخاص بالمدارس اللي

كتلتزم بتكوين الشخصية المغربية، وتساهم في وضع الأسس ديال المشروع الحضاري ديالنا كمغاربة.

تكلمتو على بعض الاختلالات، وأنا باغي نثير الانتباه لواحد العدد ديال الجوانب، منها مسألة التسعيرة أو التعريفة، من غير المقبول باش نلقاو في هاذ الوضع ديال أن التسعيرة كيمكن تنتقل من 300 درهم إلى حتى 3000 درهم وأكثر بدون ضابط، وأعتقد أنه في هذا الباب آن الأوان لمزيد من التقنين، خاص تكون هناك تعريفات مرجعية، وما يقاوش المغاربة عرضة لهاذ العبث.

المسألة الثانية، المتعلقة بالمواصفات وبالشروط ديال المدارس من جميع النواحي، من الناحية الصحية، من الناحية ديال ملاءمة إلى غير ذلك، كنلاحظو كاين واحد العدد ديال الفضاءات، لا تصلح بتاتا أن تكون مدارس، وهي عندها ترخيص.

كاين الجانب ديال الموارد البشرية اللي ترثوا، وهذا كذلك معضلة، لا يعقل باش التعليم الخاص يكون الوجود ديالو معتمد على المدرسة العمومية.

وعلاش تعمل هاذ التعليم الخاص؟ التعليم الخاص في التوجه ديالو خاصو يكون عند اكتفاء بالموارد البشرية، وإذا كان ولابد يعتمد على المدرسة العمومية، يكون واحد النوع ديال التعاقد، مثلا: هاذ الخريجين اللي كيحتجوا واللي خصهم يشتغلوا، هذا مجال اللي يمكن لنا ندخلوا فيه في شراكة مع المؤسسات ديال التعليم الخاص، ويكون تعاقد، الوزارة تكون والمؤسسات التعليم ديال التعليم الخاص تشغل.

المسألة الأخيرة، واللي ما شرتليهاش، السيد الوزير، وهاذي أنا كنعتبر أن فيها واحد النوع من المشكل الحاد، هو مسألة المناهج والبرامج اللي كتشتغل بها مؤسسات التعليم الخاص، يمكن نقولوا على أنه كاين بعض المدارس اللي عندها مناهج خاصة لا علاقة لها بالمدرسة المغربية، وبالتالي التكوينات اللي كتعمل داخل هاذ المدرسة تنتج ثقافة أخرى غريبة على الشخصية ديالنا، وهذا كيمكن يؤدي بنا إلى ظاهرة لا نرغب فيها، هي الظاهرة ديال الطائفية الثقافية داخل بلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هل هناك رد على التعقيب؟ شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الخامس الموجه كذلك إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول حصيلة تعريب التعليم، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بن قدور، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش، أحمد الكور، خيري بلخير، لحبيب لعلج، تفضل السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، كما تعلمون عرف تعريب التعليم بالمغرب عدة محطات تاريخية، بحيث تم الحفاظ على ازدواجية اللغة في المراحل التي تلت الاستقلال إلى حدود أواخر السبعينات، وهو ما أعطي نتائج مهمة، مكنت من تكوين أطر وطنية ذات كفاءة عالية لمدة تقارب 24 سنة، لكن منذ بداية الثمانينات ولأسباب ومبررات لا نعلمها، تم اتخاذ قرار تعريب المواد العلمية بالتعليم الابتدائي والثانوي دون التعليم الجامعي، رغم أن التعليم الجامعي كان الجميع يعلم مسبقا بأنه لا يمكن بل يستحيل تعريبه فيما يخص المواد العلمية.

وعلى مدى أكثر من ربع قرن وبشهادة الجميع فشل ما سمي بمشروع التعريب في الوصول إلى الأهداف المزعومة، وفشلت الشعارات الجوفاء التي رفعها أصحاب هاذ المشروع، وبالتالي تم الحكم على أجيال بأكملها بالإخفاق والضياع، ولا أدل على ذلك ما جاء في التقرير السنوي لسنة 2008 للمجلس الأعلى للتعليم، من أن تدريس المواد العلمية باللغة العربية يشكل عائقا حقيقيا أمام تحسين جودة التعليم، ويشكل عاملا أساسيا ومحوريا في إخفاق وفشل جل برامج إصلاح التعليم بالمغرب فيما يخص العلوم بصفة خاصة.

فبالنسبة للغة المستعملة في تدريس المواد وعلى الأخص العلمية منها، هناك استعمال لخيار غير متناسق للغة التدريس في منظومة التربية والتكوين، إذ يتميز مسار التكوين إلى نهاية الثانوي التأهيلي بتدريس المواد العلمية باللغة العربية مقابل استعمال اللغة الفرنسية في التدريس والتعلم في التكوين المهني وفي التعليم العالي، وهو ما يحدث مشاكل حقيقية على مستوى اكتساب المعارف وعلى مستوى الاندماج المهني وولوج الشغل، بحيث تعتبر المقاولات والمشغلون بصفة عامة أن عدم إتقان اللغات وخاصة الفرنسية، يمثل أحد مكامن ضعف مؤهلات المترشحين لمناصب الشغل.

ونظرا لكل ما سبق، نفهم ونستنتج بأن ما سمي بمشروع تعريب التعليم، لم يبنى على أهداف محددة، وإنما تم التعريب من أجل التعريب فقط، وأدى بالتالي إلى تأزيم قطاع التربية والتكوين في بلادنا.

ولذلك فنحن نحمل للحكومة في هذا المجال مسؤولية تاريخية، ليس فيما وقع والراجع إلى ربع قرن، بل حتى تتمكن من إصلاح هذا القطاع الحيوي ببلادنا.

وفي هذا الإطار، نسائلكم، السيد الوزير، أي حصيلة يمكن استخلاصها من تعريب التعليم؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع طبعا، التساؤل اللي طرحوا السيد المستشار مشكورا، جاء مرفوق بتشخيص مسهب وفيه الكثير من التدقيق حول واقع الإشكالية اللي تيطرق لها، اللي هي طبعا ما غاديش يمكن نلخصوها غير في حصيلة التعريب، اختيارات المدرسة المغربية، ولكن بشكل أوسع المسألة اللغوية بالنسبة لمنظومة التربية والتكوين.

بغيت هنا فقط، طبعا ما غاديش نرجع للتشخيص، اللي أنا كنشاطر في جزء كبير من النتائج اللي توقف عندها. بغيت غير نقول فقط بأن في قراءتنا حنا الآن لهاذ المسألة اللغوية داخل المنظومة ديال التربية والتكوين، كيتمحور حول ثلاثة أسئلة رئيسية، والجواب عليها هو اللي غادي يمكن يعطينا التصور الأمثل، اللي يمكن في سياقه نشتغلو مستقبلا.

التساؤل الأول وهو ما هي التشكيلة اللغوية التي يجب اعتمادها داخل المنظومة؟ على اعتبار أن منظومتنا مؤسسة حول اللغة العربية، وهذا اختيار جابو الميثاق ديال التربية والتكوين بشكل متوافق عليه، ولا أعتقد بأن هناك مجال للتراجع عليه ولا حتى مراجعته في الأفق ديال الاختيارات ديال المدرسة المغربية اليوم، لكن بموازاة اللغة العربية طبعا هناك اللغات الأخرى اللي هي الأمازيغية، الفرنسية، الإنجليزية وطبعا الصينية في آفاق تطور الاقتصاد العالمي اليوم، وكل اللغات الأخرى.

فالسؤال الأول هو هذا، أشنو هي التشكيلية اللغوية؟ مثلا واش غادي نبقاو كنعتمدو اللغة الفرنسية كلغة أجنبية رئيسية، أو خصنا نعتمدو لغات أخرى، اللي يمكن تكون الإنجليزية أو الإسبانية؟ واش غادي نعتمدو هاذ اللغات كلها بنفس الأهمية أو لا؟

التساؤل الثاني مرتبط كذلك بهاذ الموضوع، وهو ملي نكونو متفقين على أشنو هي التشكيلة ديال هاذ اللغات، خصنا نتافقو كذلك على المجالات التي يجب تخصيصها لكل لغة معتمدة، المجالات داخل المنظومة نعرفو باش غادي نبداو وباش غادي نكملوا، وداخل المكونات ديال المنظومة، أشنو اللي غادي يكون في العلمي وأشنو اللي غادي يكون في اللي ماشي هو علمي.

وطبعا ولما لا، وحنا غادي نتوجهو غالبا غدا نحو إعادة تشكيلة مناطق المملكة على مستوى التركيبة المستقبلية ديال الجهات، لما لا اعتماد خرائط لغوية بالنسبة للمنظومة، اللي تكون تطابق الحالات ديال كل جهة، على اعتبار أن المنطقة ديال الشمال يمكن تكون أقرب من إسبانيا يمكن يكون مفيد فيها أكثر اللغة الإسبانية من لغة أجنبية الأخرى وما إلى ذلك.

هاذي هي السؤالين الأساسيين الأولين، ولكن كاين وراء هاذ الشي كله وهاذ الشي اللي أثاروا بالأساس التقرير ديال المجلس الأعلى للتعليم هو السؤال الثالث، رغم هاذ الشي كله ورغم هاذ الاختيارات، كيف نرتقي بتحكم المتعلمين في اللغات، علاش؟ لأن الآن حتى ملي كنقولوا بأن اللغة الأساسية في المنظومة ديال التربية والتكوين هي اللغة العربية، راه التملك ديال المتعلمين من اللغة العربية راه ما شي هو ذاك المستوى اللي كنتصورو، نفس الشي بالنسبة لباقي اللغات الأخرى، هذي هي الأسئلة المركزية الثلاث المرتبطة بإشكالية اللغة.

هاذ الأسئلة كبيرة، يجب أن تباشر، كيف ما قال السيد المستشار المحترم، أولا بموضوعية وبعيدا عن كل جدل سواء سياسي أو إيديولوجي، حنا ما غنحاسبوش النيات ديال أي واحد سابقا، ولكن نحن الآن أمام معضلة فعلية بالنسبة لمنظومة التربية والتكوين يجب التعاطي معها.

في تصوري المجلس الأعلى للتعليم، اللي هو كيفما كيعرف الجميع مؤسسة دستورية وعندها مصداقية كبيرة، أخذ على عاتقه الإسهام في التفكير حول هذه الإشكاليات من أجل إعطاء قيمة مضافة قد تساعد على توضيح هاذ الصورة.

وكيفما كيعرف الجميع، الدورة الأخيرة ديال المجلس اللي انعقدت الأسبوع الماضي خصصت يوم بكامله لتجاذب النقاش حول هاذ المسألة ديال اللغة، والمجلس قرر، كيفما كيعرف الجميع كذلك، أنه غادي يعطي لنفسه الفرصة ديال سنة من أجل اختبار كل القراءات الممكنة حول هاذ الموضوع، وحنا متفقين باش يعطينا وجهة نظر واضحة وصريحة ومضبوطة حول الإشكالية ديال اللغة في المنظومة ديال التربية والتكوين في أواسط سنة 2010.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

أولا، شكرا على صراحتكم المعهودة في طرح المشاكل، إذن متفقين، المشكل قائم، طبعا غادي يخصوا المقاربة الجيدة باش يمكن لنا نحلوه، والنقط اللي اعطيتو باش يمكن تقاربوا المشكل، أنا بالنسبة لي صحيحة، ولكن خصنا نوضعو الأسئلة اللي خصنا نوضعوها.

والسؤال الأساسي اللي هو الموضوع الأساسي ديال السؤال، هو التحصيل ديال المواد التقنية والعلمية، التفتح اللغوي، اللغة الصينية، اللغة الإسبانية أي لغة أخرى، وحتى اللغة الوطنية اللي هي الأمازيغية، حتى هي خصنا نرجعوها للمنظومة اللغوية ديال بلادنا وديال التعليم.

ولكن المشكل المطروح الآن، أمام العولمة، أمام التحديات الاقتصادية والمنافسة العالمية هو التحصيل ديال التقنيات والتكنولوجيا والمسائل العلمية، هذا هو اللي خصو يكون الأولويات ديال الأولويات، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذا نمر إلى السؤال السادس الموجه، عندك رد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

فقط واحد التوضيح، لأن مع دركني الوقت ما فصلتش في المقاربة اللي اعتمدها المجلس الأعلى للتعليم في التعاطي مع هذا الموضوع.

قلت فقط بأن الرأي ديالو غادي يعطيه في أواسط 2010، وفي هاذ الفترة غادي يقوم المجلس بواحد العدد ديال الدراسات لا يحصى، ومن ضمن الدراسات الأساسية هاذ الدراسة بالذات، اللي طرحها السيد المستشار، حول أشنو هي السبل الأنجع للتعلم وللتملك من المهارات ومن المعارف المرتبطة بالمجالات العلمية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال ما قبل الأخير الموجه إلى السيد وزير التربية حول تنفيذ القانون 00.07 القاضي بإحداث أكاديميات التربية والتكوين، للمستشارين المحترمين السادة: ادريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، لحسن نبيه، أحمد الشافعي، الغازي اغرارية، أحمد الجغيري، الحسين الحداوي، لحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بن ديدي، عبد القادر النميلي، البشير أهل حماد، محمد اجبيل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد النماوي، أحمد التويزي، محمد تاضومانت.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين المحترمين،

بموجب القانون 07.00 أحدثت الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، لتشكل وحدات لامركزية في أفق تحقيق الجهوية وضمان قرب الإدارة التعليمية من المتمدرسين والفاعلين في قطاع التربية الوطنية، ولتحقيق هذه الأهداف ينص القانون على تفويت مجموعة من الاختصاصات المركزية للأكاديميات.

من هذا المنطلق، السيد الوزير، نسائلكم فهل تم تنفيذ هاذ القانون وتمكين الأكاديميات الجهوية من ممارسة كل الاختصاصات المخولة لها بحكم هذا القانون؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا بمناسبة إثارة هاذ الموضوع ديال مدى تنفيذ أو تطبيق مقتضيات القانون 00.07، بغيت فقط نؤكد بأن فعلا، وأعتقد السادة المستشارين كيعرفوا هاذ البديهية، الآن الأكاديميات ديال التربية والتكوين اللي في عمر يا لله ستة سنين هي الآن أحد المقومات والركائز الأساسية في منظومة التربية والتكوين.

طبعا تفعيل اللامركزية بالنسبة للمنظومة من مستوى التعقيد ومن مستوى التشبيك كمنظومة التربية والتكوين ماشي مسألة بسيطة، فلهذا إلى بغينا غير ناخذو بعجالة الصورة الحالية اللي حنا فيها الآن، كيمكن نقولوا بأن الاختيار ديال اللامركزية هو اختيار صائب، طبعا الإكراهات الأساسية التي تعيق اختيار اللامركزية إلى أبعد مدى في تصوري أربعة ديال المستويات:

المستوى الأول، وهو تدبير الموارد البشرية والممتلكات الذي لا يزال من اختصاص المصالح المركزية.

المستوى الثاني، وهو ضعف الإمكانات المتوفرة للأكاديميات لمزاولة الاختصاصات، كيفما كيعرفوا السادة المستشارين، حنا خولنا التدبير اليومي ديال منظومة التربية والتكوين لمؤسسات ما كانتش عندها في الانطلاقة الموارد البشرية من أجل إضطلاع بكل المهام ديالها، كاين طبعا هناك هاذ الإشكال العميق جدا ديال التدبير التشاركي اللي فيه تفاوتات كبيرة، كاين بعض الأكاديميات اللي استطعت أنها تتطور وترقى بتدبير منظومة التربية والتكوين في الأفق التشاركي لواحد الحد، ولكن كاين كذلك جملة من الأكاديميات لم تستطع أن تتجه في هذا التوجه، ولكن كاين كذلك وأعتقد هذا أساسي جدا، أن اللامركزية بقات على المستوى الجهوي وأفضت إلى إعادة تركيز واحد العدد ديال الصلاحيات بالنسبة للمستويات الأدنى من الأكاديمية، اللي هو المستوى ديال النيابات الإقليمية وأساسا المستوى ديال المؤسسات.

انطلاقا من هاذ التشخيص، البرنامج الاستعجالي، كيفما كيعرفوا السادة المستشارين، وضع واحد العدد ديال التدابير يجب القيام بها في خلال الأربع سنوات المقبلة، منها طبعا:

أولا، استكمال لهاذ السيرورة ديال اللامركزية، أساسا فيما يرتبط بتدبير الموارد البشرية وممتلكات الأكاديميات، ولكن كذلك فيما يرتبط بتوضيح الاختصاصات والهيكلة، أي أننا الآن في إطار التقييم ديال الأداء ديال الأجهزة ديال الأكاديميات، أساسا منهم المجالس واللجان الدائمة، اللي كيفما كيعرف الجميع، في أغلب الحالات الآن لازالت تشتغل كإطارات شكلية ولكن ماشي إطارات ديال التفعيل الفعلي ديال هاذ اللامركزية.

طبعا ما غاديش ندخل في تفاصيل كل ما سيتم إنجازه، إنما فقط في أفق هاذ السنة هذي غادي نشتغلو على واحد العدد ديال الأهداف منها: القيام بهاذ الدراسة ديال في أفق تفويت التدبير ديال الموارد، كبنايات وكمتلكات بالنسبة للأكاديميات، أولا القيام بالجرد الكامل ديال الممتلكات ونعرفو أشنو اللي داخل في اختصاص أي طرف، وكاين كذلك إرساء محاسبة عامة ومحاسبة تحليلية لتمكين مصالح الوزارة والأكاديميات من ترسيخ مبدأ الترشيد والشفافية وصرف النفقات.

وطبعا والأساسي وهو في مجال دعم التأطير والتكوين، أننا بدينا الآن كنشتغلو على أساس توفير الشروط ديال تأطير فعلي لمؤسسات من هاذ الحجم، اللي موكول لها مستقبلا كيفما كان الحال التدبير الفعلي ديال شؤون التربية والتكوين على المستويات الجهوية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد الوزير على التفضل ديالو بالإجابة على هاذ السؤال.

نحن، السيد الوزير، طرحنا هاذ السؤال، لأنه طرحناه عدة مرات وكان دائما الجواب ديالكم وديال سابقكم، هو أنه كاينة إشكالية حقيقية فيما يخص هاذ الدراسة اللي تحدثوا عليها ديال الموارد البشرية.

الآن ونحن نقر بأن كاينة هناك إكراهات، واش يمكن لكم تعطيونا مثلا المدة الزمنية المتوقعة للانتهاء من هاذ الموضوع؟ بحيث أنه الموارد البشرية والممتلكات يدبرون على المستوى الجهوي، خاصة وأنه كيفما جا في الكلام ديالكم وكيفما كذلك الخطاب الملكي السامي، أنه الجهوي واللاتمركز أصبح اختيارا لا رجعة فيه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، لكم رد السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

بالفعل بغيت نمشي في نفس السياق اللي طرحوا السيد المستشار، بغيت نعاود نؤكد مرة ثانية بأن هاذ الاختيار راه ما فيهش نقاش إطلاقا بالنسبة إلينا حنا، ماشي فقط كاختيار فلسفي ولكن كاختيار ديال النجاعة، الآن الأمور بقدر ما عندنا الإمكانيات ديال تدبيرها محليا، حنا راه تنتكلموا على منظومة فيها 7 مليون ديال المستفيدين و300 ألف متدخل، واش كنتصوروا بأن هاذ الشي غادي يبقى يتصاوب من الرباط، راه ما يمكنش، اللي غادي يبقى واللي مازال التعثرات اللي حنا فيها الآن هي 2 حوايج:

المسألة الأولى، أن الصورة ما واضحاش حول أشنو اللي خاصو يدار، مازال ما عارفينش آشنو هي الأكاديمية الآن؟ واش مثلا المدارس خاصها تكون ديال الأكاديمية ولا خصنا نمشيو لشي صيغة أخرى؟ واش مثلا إلى غدا شركنا الجماعات المحلية، أشنو هي الصيغة ديال التدبير؟ هذا جانب.

الجانب الآخر وهو أن التفعيل ديال هاذ الشي على مستوى الوتيرة ديال العمل هو اللي غادي يعيقنا فقط، أما اللي يمكن لي نؤكد لكم الإرادة وتوفير الموارد من أجل القيام وتفعيل هاذ الإرادة، هذا من الاختيارات الإستراتيجية الأساسية ديال المخطط الاستعجالي.

طبعا الأفق الآخر اللي حنا بالنسبة لنا معطى إيجابي وغادي يساعدنا باش نفعلوا هاذ التوجه، وهو أن الآن حنا مقبلين على جهوية من نوع آخر وغادي يمكن لنا نتصورو بأن المغرب كبلاد دار اختيارات مؤسساتية من هاذ النوع، واحنا مازلنا كنستمرو بأمور باطنة من الرباط، هاذ الشي راه ما يمكنش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال السابع والأخير الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول الخصاص الحاصل في الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف اوعمو، العربي خربوش، أحمد الرحموني، حسن الغزوي، أحمد الشوفاني، حسن أكوجكال، سيدي محمد أخطور، عبد العزيز جناح، محمد الزعيم، محمد صالح اقميزة، محمد الرحموني، السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

سنة بعد سنة وأعداد الطلبة والطالبات تتزايد بشكل كبير، مما يجعل القدرة الإيوائية للأحياء الجامعية تسجل عجزا يقدر اليوم ب 120 ألف سرير، ويؤدي هذا العجز الذي لم يستطع ما يتوقعه مشروع قانون المالية لسنة 2009 القضاء عليه أي 10 آلاف سرير، أقول سيؤدي هاذ العجز إلى مشاكل عديدة منها: الاجتماعي والأخلاقي والأمني ومنها ما هو متصل بالسير العادي لدراسة أفواج هائلة من الطلبة والطالبات.

لذا، نستفسر معاليكم عن الخطة التي تنوي الحكومة إتباعها من أجل التخفيف من حدة المشكل، في انتظار إيجاد الحل النهائي له؟

ومن بين الحلول الممكنة التي نقترحها على معاليكم، إضافة إلى استعمال الداخليات المهجورة في المدن الكبرى أو داخليات بعض المدارس العليا ومراكز تكوين الأساتذة، المراكز التربوية الجهوية، عقد شراكة مع مؤسسات محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، التي أصبحت تتوفر على أموال لا يستهان بها للقيام بتشييد أحياء جامعية أو عمارات بدعم من صندوق الإيداع والتدبير، وذلك من أجل احتضان أفواج الطلبة

والطالبات المتزايدة، والعمل على إيواء الطلبة والطالبات المنتمين لأسرة التعليم على الأقل، علما أن المؤسستين المذكورتين يمكنها الحصول على مداخيل إذا ما تم تفعيل هذه الفكرة.

هذا إضافة إلى ما يمكن للقطاع الخصوصي أن يقوم به سعيا إلى التخفيف من حدة مشكلة إيواء الطلبة ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

السيد الرئيس،

أولا شكرا للسيد المستشار على طرح هذا السؤال، اللي هو في الواقع يحيل على واحد العدد ديال القضايا، غير فقط باش يمكن نعطيو ليه واحد التأطير يمكن يساعدنا في صياغة الحلول الممكنة.

هاذ المسألة ديال توفير الخدمات للطلبة وأساسا مسألة السكن الجامعي، راه ماشي مرتبطة فقط بالجواب على طلب ديال الطلبة، راه مسألة أساسية جدا في إعادة هيكلة العرض الجامعي كله، ما غاديش يمكن لنا نتصورو يكون عندنا أحياء أو مدن جامعية في المستقبل إلى ما كاتنش فيها أحياء جامعية بالحجم اللي كنعرفوه وبالمواصفات اللي كنعرفوه في كل بلاد.

على هذا الأساس من ضمن المحاور الأساسية، اللي كنشتغلو عليها في البرنامج الاستعجالي، كيفما كيعرف السيد المستشار، وهو الاهتمام بهذا الموضوع هذا وفي التصورات اللي وضعناها في غضون الأربع سنوات المقبلة، كنترقبو أن الميزانية ديال الوزارة غادي تخصص ما يفوق مليار و500 مليون درهم لهذا الموضوع ديال الأحياء الجامعية بالضبط، كتوزع بشكل عام بالصيغة التالية: حوالي 100 مليون لتأهيل الأحياء الموجودة الآن، اللي كيفما كيعرف السيد المستشار، جلها في أوضاع اللي صارت الآن يمكن في بعض الحالات كتخلق مشاكل بالنسبة للإقامات الجامعية الموجودة، وفيها حوالي 560 مليون درهم لتوسيع الطاقة الإستعابية والإيواء، و377 مليون درهم لتجهيز الإقامات الجامعية بمطاعم الطلبة، وطبعا فيها جانب كبير اللي هو 500 مليون درهم للزيادة في عدد الممنوحين، اللي الآن وصلنا في الأعداد إلى حوالي 96% بالنسبة للإجابة على الطلبات.

لكن رغم هذا، الأفق اللي كنتوجهو فيه ما شي هو أن تكون عندنا أحياء جامعية كتستوعب كل الطلبات، هذا مكاين حتى فشي منظومة للأسف جامعية في العالم.

بدون شك أن الجواب الأساسي، جزء منه جاي في المقترحات اللي قدمتوها، الموضوع الذي ذكرتم بالنسبة مثلا للشراكة مع مؤسسة محمد السادس، بدأنا نشتغل فيه هاذي واحد جوج ديال الأسابيع، وعندهم استعداد فعلي في إطار طبعا الخدمات اللي كيقدموها لأسرة التعليم وأبنائها، ولكن كذلك في إطار توجههم الاجتماعي العام ديال أنهم يكونوا أحد الشركاء الأساسيين في تفعيل هاذ السياسة الاجتماعية.

كاين كذلك المسألة الإيجابية جدا، وهو أن الشركات التي تمت الآن مع واحد العدد ديال الفرقاء، اللي منهم صندوق الإيداع والتدبير ومجموعة الشعبي ومجموعة كوثر الماليزية، اللي كتوفر الآن في حدود واحد العدد ديال المشاريع ما يفوق من 10 ألف سرير كإقامات جامعية، أنا قمت بواحد العدد ديال اللقاءات في الأسابيع القليلة الماضية، أساسا مع صندوق الإيداع والتدبير، تقييمهم للتجربة إيجابي جدا، كتبقى بعض الإكراهات في بعض المناطق المرتبطة بالوعاء العقاري، وهذه الأمور كلها خصنا نلقاو ليها سياق من أجل الشركات، من أجل تفعيل هذه المقاربات.

بقات مسألة، الغريب في الموضوع هي الأصعب في المقترحات اللي قدمتوا، وهو أننا نوضعوا الداخليات رهن إشارات الإقامات الجامعية، الاعتبارات مرتبطة بالاختصاصات، مرة ثانية حنا أمام قطاع واحد ولكن هما جوج ديال القطاعات، من اللي كنقولو المدرسة ديال الأساتذة أو كنكولوا ثانوية هاذي تابعة للقطاع المدرسي، تفويتها للقطاع الآخر خاصها المساطر المعقدة جدا اللي كتعرفوا، وغادي يخصها بدون شك، وهذا هو اللي غادي يجي أمامكم في إطار إلحاق المدارس العليا للأساتذة بالجامعات، غادي يخصها قوانين، إذ غادي نصدقوا داخلين في مساطر اللي هي مساطر معقدة.

لكن وغادي نختم بهذا الموضوع، وراء هاذ الشيء كله كاين هناك نقص في الأداء ديال جهاز أساسي، اللي هو (l'onousc) اللي هو المكتب الوطني لتدبير الشؤون الاجتماعية ديال الجامعات، واللي بدون شك أن الأداء ديالو غادي يخصنا نفتحوا فيه نقاش مع كل الفاعلين من أجل صياغة هذه الأجوبة، مثلا، لا يعقل أن جهاز بحال هذا يكون عندنا الآن وما كيدبرش كما هو الحال في كل المنظومات الحديثة، العرض ديال السكن بالنسبة للطلبة خارج الأحياء الجامعية، ملي كيمشي مثلا الطالب المغربي كيمشي كيدرس في الخارج كيلقى واحد الجهاز كيشبه (L'onousc)، اللي كيقول بأن حتى العمارات اللي يمكن فيها خواص كيوفروا سكن للطلبة، كتلقى العناوين ديالهم في هذا الجهاز، وهاذ الشيء طبعا مرتبط بالثقل ديال الأجهزة الإدارية ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

هو تعقيب في الواقع بسيط، السيد الرئيس، السيد الوزير، هو في الغرض هو تقديم مقترح من أجل التحفيز إلى إيجاد بدائل مؤقتة.

نحن واثقون بأنكم من خلال البرنامج الاستعجالي، الذي يشمل كل مراحل القطاع ديال منظومة التربية والتكوين، ولكن انطلقنا من منطلقين اثنين أساسيين:

المنطلق الأول: يتعلق بموقع طبيعة الطالب، الطالب هو يعني الحاصل على البكالوريا وهو في عمر 18 سنة: 99%، وهو يمكن أن نقول في وضع البحث عن باب الاندماج الاجتماعي، وهو يحس بنوع من الهشاشة لأنه خصو التشجيع، هذا منطلق إذن.

المنطلق الثاني: يتعلق بأن اعتبار ولوج الجامعة وتوفير الظروف الملائمة للطالب، يعتبر خدمة عمومية أساسا، وبالتالي لا يمكن أن نغامر على تسخير إعطاء هذه الخدمة العمومية إلى الخواص أو غير الخواص، لابد أن نعتمد على أنفسنا وعلى القطاع العام.

الدولة الآن توفر ما هو قائم وأنتم ستعملون على تأهيله وإعادة تركيبه، ثم توسيعه وتوسيع العرض معه، وهذا لن يكفي حتى في الأمد المحدد للمخطط الاستعجالي.

الآن تصورنا هو أنه هناك مؤسسة لها موقع محترم، مؤسسة محمد السادس، على كامل الاستعداد وتتوفر على إمكانيات مالية، هناك مؤسسة أخرى بجانبها عمومية، اللي هو صندوق الإيداع والتدبير الذي يتدخل بشكل رائد في عدد من القطاعات ذات الطابع الاستثماري، لأنه يلعب دورا تحفيزيا في مجال الاستثمار الاجتماعي بالخصوص، وهذا من أهم الاستثمارات الاجتماعية.

ثم عندنا رصيد عقاري غير معبأ، ونقصد هناك كما جاء في التوضيح ديالنا في المقترح، المدارس المهجورة الموجودة بالخصوص في بعض المدن الكبرى، إلى درجة أنه في الدار البيضاء نسمع أن وزارة التربية تفكر في بيع بعض عقاراتها، نقول بدل التفكير في البيع، نعبي هذه الفضاءات كبدائل مؤقتة على الأقل من أجل دعم هذا المشروع الذي تقومون به، في إطار هذا التعبي سنكون بالفعل خلقنا في المستقبل عددا من التوجهات، التوجه الإطار العام للقطاع العام اللي هو بناء أحياء جامعية على الشكل التقليدي وتحسينها إلى آخره، خلق المؤسسات (les foundations, les foyers de jeunes filles, les Foyers d'étudiants etc...)، فهنا هذه المعطيات كلها المادية والذاتية والموضوعية المتوفرة يبقى إمكانية تسخيره.

فلذلك، اسمحوا لنا إذا كنت تجرينا عن طريق السؤال الشفهي لطرح هذا السؤال، لأنه أمامنا معطيات يمكن أن تنطلق من الآن وتدعم الفراغ الذي حاصل من أجل إعطائكم الفرصة وتقوية ذراعكم من أجل استكمال البرنامج الذي أنتم تنفذونه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التجارة الخارجية حول الدعم الذي تقدمه الوزارة في مجال الإعلام والتسويق، للمستشارين المحترمين السادة: محمد كريمن، رفيق بناصر، جمال بنربيعة، محمد أبو الفراج، العربي القباج، خديجة الزومي، عبد الكبير برقية، محمد بن الزايدية، عبد اللطيف أبدوح، تفضل سي أبدوح.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الزملاء المحترمين المستشارين،

السيد الرئيس، إن التطور الذي أصبح يعرفه العالم اليوم في مجالات الاتصال والتواصل في كافة الميادين، وبالأخص ميدان الإشهار والتسويق التجاري، وما اتخذه هذا النوع من الإعلام التجاري من أهمية قصوى في إطار الحداثة والعصرنة، الذي طبع مناهجها وأساليبها، خصوصا عندما يتعلق الأمر بعالم التجارة الخارجية وتسويق المبيعات المطبوعة بالحركية الدائمة والابتكار والإبداع على مستوى الجودة والتكلفة وأثمان البيع، وكذلك، السيد الوزير، كثافة الاتفاقيات المبرمة بين الأقطار للتبادل التجاري، ومن بينها اتفاقية (gatt) مثلا وغيرها، بالإضافة إلى ما يميز التجارة العالمية من حدة المنافسة وظاهرة العولمة التجارية.

لهذا وأمام كل ما جاء في السياق، يبقى هامش القلق مطروح على وضعية تجارتنا الخارجية ومكانتها داخل الأسواق العالمية، مما يطرح أهمية نهج سياسة وإستراتيجية إعلامية ناجعة لدعم منتوجاتنا الوطنية والتعريف بها وبمميزاتها وفتح أسواق جديدة أمامها.

لذا، السيد الوزير المحترم، نسائلكم عن ماهية الإجراءات المعتمدة في هذا الإطار؟

وما هي إستراتيجية الوزارة في مجال الإعلام، دعما للتجارة الوطنية الخارجية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عبد اللطيف معزوز، وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذا السؤال.

وللإجابة أود أن أؤكد أن تنمية الصادرات في المغرب، قبل أن تكون إشكاليتها إشكالية إعلام، فهي أولا إشكالية إنتاج، فلابد لكي نصدر أن يكون لنا منتوج ذا تنافسية مهمة.

في هذا الباب كتعرفوا أن حكومة جلالة الملك، قايمة بسياسات قطاعية لتطوير العرض التصديري، من خلال برامج في القطاع الصناعي أو

في قطاع الخدمات أو في القطاع الفلاحي، وجل هذه البرامج اللي كتهمها أولا باش يمكن لنا نطورو الصادرات هو إنعاش الاستثمار، فكتعرفوا أن كاين كذلك برنامج من خلال الوكالة الجديدة ديال إنعاش الاستثمارات.

وفي انتظار هذا، باش يكون عند هاذ الشيء مفعول، يعني اللي غادي يكون عندو واحد المفعول قوي جدا، فوزارة التجارة الخارجية مع المؤسسة التابعة لها تقوم بعمل للرفع من صادرات المنتوجات الموجودة، واللي يمكن نقولو أنها محدودة نوعا ما، لأن القطاعات القادرة حاليا على التصدير هي قليلة وقليلة جدا، فهناك قطاع النسيج إلى خدينا يعني اللي عندهم قوة كبيرة إنتاجية للتصدير، وقطاع المواد الغذائية مع بعض القطاعات الأخرى خاصة بالنسبة للخدمات حاليا.

في هذا الباب يمكن أن أتطرق للجواب على السؤال ديالكم بكيفية مباشرة من خلال جزأين:

الجزء الأول هو ما قمنا به لحد الساعة.

أولا: لنصدر لابد من المعلومات، لتوفير معلومات حول الأسواق المستهدفة بالنسبة للمقاولات المصدرة، في هذا الباب انخرطنا في بنكين للمعلومات اللي كتعطي واحد الرؤية حول 170 دولة، اللي المصدر كيمكن له يعرف كيفاش يصدر فيها، وأشنو هما المنتوجات المطلوبة، وكيفاش يمكن لو يدخل لها تدريجيا.

ثانيا: فتح الأسواق من خلال تفعيل الاتفاقيات التبادل الحر، عندنا 55 دولة اللي عندنا معها اتفاقيات التبادل الحر أو تبادل تفضيلية، خصنا نفعلو هاذ الشي، التفعيل ديالو بالرفع بين الحواجز اللي هي غير جمركية، باش المواد ديالنا أو البضائع ديالنا تدخل إلى هذه الأسواق، مثل مشكل النقل الدولي أو الحواجز غير الجمركية.

ثالثا: كاين هناك عمل ديال سياسة القرب، اللي هو طريقة جديدة للتعامل مع المقاولات ومع الجمعيات المهنية، هو الحضور في كل اللقاءات الحرفية وفي كل المعارض وكذلك القيام بسفريات تجارية، ثم تبسيط المساطر بشراكة مع جل القطاعات أو كل القطاعات المعنية، وكذلك برنامج وطني سنوي للتظاهرات التجارية في الخارج، من خلال المكتب المغربي لإنعاش الصادرات، وفي هذا الباب لابد أن أؤكد أو أشير لأن هذا المكتب، كيتحمل من 50 حتى 80% من التكلفة ديال حضور المقاولات في المعارض والتظاهرات الدولية، وفي سنة 2008 قمنا بالحضور في 15 معرض حرفي دولي و22 بعثة تجارية وعشر أسابيع إنعاشية متنوعة التخصصات.

ثم كذلك تستفيد بعض الجمعيات المهنية اللي مستعدة واللي عندها مع الدولة يعني (contrat programme) أو عقد برنامج من دعم مالي، فهاذ النسيج عندو 20 مليون ديال الدرهم سنويا، الصناعة التقليدية 17 مليون ونصف في 2008 و7 مليون ونصف في 2007 و27 مليون ونصف في 2009، التكنولوجيات الحديثة 10 ملايين ديال الدرهم، صناعة الجلد 5 مليون ديال الدرهم، اللي كيتصرفوا فيها مباشرة، زيادة على ما يقوم به من دفع للمكتب المغربي لإنعاش الصادرات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هناك تعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الوزير على تفضلكم بالإجابة، ولو أنه فعلا الوقت كسؤال شفوي وإجابتكم طبعا نظرا لأهمية الموضوع وتشعبه وتعدد التدخلات فيه والمشاكل، الوقت لن يسمح.

فلهذا السيد الوزير، أنا في إطار التعقيب، أنا التعقيب هو أنني أطلب توضيحات أكثر، لهذا طلبت التعقيب فمن أجل إعطائكم فرصة للتعقيب أكثر.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجارة الخارجية:

السيد النائب المحترم، المستشار المحترم عفوا، كنت كنعطي بعض المعلومات، على كل الإجراءات اللي قايمين بها لتشجيع الصادرات، وأزيد على أن قمنا ببرنامج لإنشاء مجموعة التصدير(les consortium)، وهاذ البرنامج غادي نزيدوا نكثروا منه في السنة المقبلة من خلال الصندوق الجديد لتشجيع الصادرات، واللي كتعرفوه كاين في الميزانية ديال 2009 لأول مرة فيه 500 مليون ديال الدرهم، هاذي وحدة من الأبواب اللي غادي يتطرق لها هاذ الصندوق، هاذ الصندوق غادي يتطرق كذلك لتمويل إستراتيجية جديدة للرفع من الصادرات، وهاذ الإستراتيجية هي كتسعى لاستهداف الأسواق، لأن العمل كان كيمشي تقريبا غير بالتقريب، اليوم كنوجدوهم إن شاء الله في الأسابيع القليلة المقبلة، غادي نعلنوا على خريطة طريق، اللي كتقول لنا غادي نمشيو إلى السوق الفلاني للبضاعة الفلانية، وكيف سندخل إلى هذا السوق، ومع من سندخل إلى هذا السوق، كذلك سنستهدف مقاولات يعني من غير القطاعات عموما، سنستهدف كذلك مقاولات، هذه المقاولات اللي حنا اليوم كنعدوها.

كذلك هناك تنسيق أكبر مع القنوات الدبلوماسية، فالبارح كان عندنا تنسيق مع وزارة الخارجية بحضور المستشارين الاقتصاديين في هاذ السفارات، وأزيد على هذا أن الوزارة تبحث عن موارد جديدة للتمويل، خاصة ملائمة مع الظرفية الاقتصادية الحالية، فكنعرفوا بأن واحد من أركان التنافسية بالنسبة للمصدر هو التمويل، فاليوم المصدر اللي عندو إمكانية التمويل، وعندو تأمين على الصادرات ديالو، كتكون عندو واحد النجاعة وواحد القوة باش كيمشي للأسواق الخارجية بكيفية أكثر حماس، كذلك من

خلال حساب اللي تكلمت عليه اللي هو كيتوجه للصادرات، نهيئ صناديق قطاعية لضمان الصادرات بالنسبة لهاذ الظرفية، لأنها ظرفية صعبة.

وكنعرفوا بأن المغرب يمكن له يربح فيها، لأن حنا قراب من الأسواق المستهدفة، واللي غادي يكون الفاعل ديال التمويل، إلى عطينا قروض للزبناء ديالنا فغادي يجيو عندنا بسرعة، وباش يمكن للمقاولة تعطي هذه القروض كيخصنا حنا نضمنو هذه القروض، وهذي وحدة من الأمور اللي حنا خدامين معها اليوم ومع المؤسسات البنكية ومع الشركة المغربية لتأمين الصادرات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

ونتوجه بالسؤال إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلف بالماء والبيئة حول ضرورة تشييد سد على واد غريس بإقليم الراشيدية، للمستشارين المحترمين السادة: الحو المربوح، المعطي بنقدور، أحمد الكور، عابد شكيل، محمد المنصوري، عبد الله عباد، محمد عدال، الحاج الطاهري، عبد القادر البريكي، مولاي إدريس الحسني العلوي، محمد طالحا، عبد الفتاح عمار، عبد السلام بلقشور، وستتولى الإجابة عليه السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة،

يعتبر واد اغريس من الأودية الثلاث الكبرى لحوض كير- غريس- زيز، ويصل صبيبه في بعض الأحيان إلى أكثر من 2000 متر مكعب في الثانية، لكن مع كامل الأسف تضيع جل هذه المياه في الصحراء، بينما المنطقة في حاجة ماسة إلى الماء من أجل إنقاذ وتنمية الواحات.

ولذلك فلا يمكن تنمية المناطق التي تتواجد بها هذه الواحات دون الاستفادة من هذه المياه عن طريق بناء السدود لتخزين المياه من أجل حماية الفرشة المائية، لتمكين الواحات من المياه الكافية لإنعاشها والمحافظة عليها، وكذلك من أجل حماية ساكنة الأودية من الفيضانات والكوارث التي تسببها.

ولقد عشنا خلال شهر أكتوبر الماضي، أمثلة حية عن ذلك، فلولا وجود سد الحسن الداخل على وادي زيز لكانت هناك كارثة عظمى إثر الفيضانات الأخيرة، هذا السد للتذكير الذي شيده الحسن الثاني رحمه الله إثر الفيضانات المماثلة، التي عاشها المنطقة في أواخر الستينات.

وللإشارة فيما يخص واد اغريس، فجميع الظروف والشروط متوفرة من الناحية الجيولوجية، من ناحية موقع السد هناك مضايق على واد غريس على صعيد جماعة تاغوشت، وكذا من ناحية جميع المعايير المعتمدة في تشييد السدود.

وفي هذا الإطار، نسائلكم، السيدة الوزيرة، هل من دراسة لتشييد سد على واد غريس؟ بل ونطالب بالإسراع في إخراج هذا السد إلى حيز الوجود في أقرب وقت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة أمينة بنخضراء، وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

في البداية أشكر السادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال، حول تشييد سد على واد اغريس بإقليم الراشيدية.

ففي هذا الشأن أحيطكم علما، بأن مصالح كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، قامت بتحريات جيولوجية على واد غريس، وتبين من خلالها عدم وجود مواقع صالحة لبناء سد كبير، غير أنه ومن أجل تعبئة مياه حوض واد غريس تم جرد ودراسة مواقع السدود الموجودة على الروافد المهمة لهذا الواد، والمتمثلة فيما يلي:

- سد تيمقيت على واد إيفر بعالية مركز تنجداد، الذي يوجد حاليا في طور الإنجاز؛
- سد البيضاء على واد البيضاء بعالية مركز مرزوكة، الذي سيشرع في إنجازه قريبا؛
- سد تاغوشت، الذي سيتم إنجازه ضمن السدود المبرمجة في إطار المخطط الحكومي ما بين 2008 و2012.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيدة الوزيرة.

أولا، مشاريع السدود الصغيرة والمتوسطة التي أشرتم إليها لا توجد على واد غريس، تيمقيت على واد أخر، مرزوكة على واد آخر وتاغوشت على واد آخر كذلك.

إلى أعطت الدراسات بأنه على واد اغريس ما يمكنش يتدار سد كبير، علاش ما يتدارش سد متوسط أو صغير، أو سدود صغيرة أو سدود متوسطة، رغم أن بلا ما ندخلوا الشكوك في الدراسة، لأنه بطبيعة الحال

غادي يكونوا قاموا بها تقنيين متخصصين، ولكن السلسلة الجبلية بحال بحال، كاين السد ديال زيز في الشرق والسد ديال تيمقيت في الغرب، وفي الوسط واد اغريس، بغينا نعرفوا أشنو هي هذه المعطيات الخاصة بهذه المنطقة بالذات حتى أعطت النتائج ديال الدراسة الجيولوجية أنه لا يمكن إنجاز سد في هذه المضايق.

إذن إذا كانت الدراسات كتعطي هكذا، علاش ما نفكروش في السدود المتوسطة في هذه المضايق بالذات، ديال من تاديغوست حتى أمناكوس، السيدة الوزيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هناك رد.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، فالمسؤولين ديال كتابة الدولة في الماء والبيئة، مستعدين باش يفيدوكم بجميع المعطيات في جلسة خاصة بالمنطقة كلها ديال الراشيدية، اللي غادي تبين مدى أهمية السدود اللي مبنية في جميع المنطقة، واللي هما كثار، اللي هما مبرمجين واللي هما في إطار الدراسات، وتعطيكم التوضيحات اللازمة على هذه المنطقة، والى كانت باين شي حاجة أخرى راه غادي تفيدوا بها إن شاء الله.

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل إلى السؤالين الاثنين الموجهين إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، ونظرا لوحدة موضوعهما، استأذن المجلس الموقر، بعرضهما دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة عنها:

إذن السؤال الآني الأول الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، حول ارتفاع فواتير الكهرباء، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، الهاشمي السموني، إبراهيم أبو زيد، عبد الرحيم الشرقاوي، عبد القادر قوضاض، محمد لكبوري، حسن قيشوحي، عباد لحسن، إدريس الحسني، عياد الطيبي، عبد المجيد الحنكاري، علي ايت المودن، سعيد ارزيقي، عبد الحميد السعداوي، حسن اوتغلياست، عبد الكريم الهمس، الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة، أنتم تعرفون أن الطاقة الاستهلاكية، أصبحت من الضروريات، وأنها من المواد الحيوية في عصرنا هذا، وأن الحكومة كذلك تعمل على تعميمها في مختلف أنحاء المملكة. إلا أن هذا خلق استياء في نفوس المواطنين، الذين أصبحوا يشتكون من ارتفاع فواتير الكهرباء مما لا يتماشى وطاقاتهم الاستهلاكية.

وهذا، السيدة الوزيرة، راجع بالأساس إلى المكلفين بمراقبة العدادات، الذين يقومون بتقديرات للاستهلاك دون التحقق منها إلا بعد مرور عدة شهور، بحيث يجد المواطنين أنفسهم أمام تراكم الاستهلاكات، الأمر الذي يفرض عليهم التسعيرة المرتفعة، ويدخلون الخانات: الخانة الثانية والثالثة والرابعة، مما يجعلهم يكونون في الأشطار ذات التسعيرة المرتفعة.

كما أن، السيدة الوزيرة، تماطل هؤلاء المستخدمين في استخلاص الفواتير، بدعوى أعطاب في الحواسيب، وذاك قصد إرغام الزبناء على أداء غرامة التأخير، وهذا يعتبر، السيدة الوزيرة، ابتزاز لجيوب المواطنين.

ومن هذا المنطلق، السيدة الوزيرة، نود معرفة التدابير التي ستتخذها وزارتكم مستقبلا، من أجل حماية المواطنين من الارتفاع في فواتير الكهرباء.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن السؤال الآني، اسمحي لي السيدة الوزيرة لازال سؤال، السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع حول ارتفاع فاتورة الكهرباء، كذلك للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد بلفيل، عبد الكبير برقية، الطاهر الفيلالي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشتكي العديد من المواطنين من الارتفاع المهول لفاتورة استهلاك الماء والكهرباء، وكذا طريقة وأسلوب أداء الفواتير الشهرية والمتمثلة في لامبالاة الشركات المفوض لها تدبير هذا الشأن لكون هذه الشركات تعتمد منهجية لا تراعي إمكانية الساكنة ولا التفكير في مصالح زبنائها، مما يثقل كاهل المواطنين وينعكس سلبا على قدرتهم الشرائية، وهذا ما تترجمه العديد من الوقفات الاحتجاجية للمواطنين أمام مقرات الشركات المذكورة أو القطاع العام.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي الإجراءات المستقبلية التي تنوي الحكومة اتخاذها لمعالجة هذا المشكل؟

وما هي التدابير المتخذة لإنصاف المتضررين من غلاء هذه الفواتير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلوا.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

في البداية، بغيت نذكر بأن توفير الطاقة بأحسن كلفة هي من أهمية انشغالات الحكومة ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة في إطار العمل الحكومي.

في هذا الإطار وبالرغم من الارتفاع المهول الذي عرفته المواد الأولية، وعلى الخصوص المواد الطاقية: كالفحم والغاز والبترول، والذي وصلت أسعارها إلى مستويات قياسية خلال الصيف الماضي، فالتسعيرة الكهربائية لم تعرف لحد الآن أي ارتفاع منذ سنة 2006.

غادي نذكر بعجالة، بأن الارتفاعات التي كانت صدرت في 2006 هي جد خفيفة وكان خمسة سنتيم كل كيلو واط ساعة بالنسبة لزبناء الجهد العالي والجهد المتوسط، و7 %لزبناء الجهد المنخفض ابتداء من فاتح يوليوز 2006.

وللتذكير فالتسعيرة الكهربائية ذات الجهد المنخفض عرفت منذ 1996 إحداث شطر اجتماعي يخص الزبناء الذين لا يفوق استهلاكهم 100 كيلو واط ساعة شهريا، والذي يستفيد منها أكثر من 60% من الزبناء.

وبالنسبة للإستهلاكات التي تفوق هذا القدر فإنها تخضع لنظام الأشطر التي تزداد أسعارها مع زيادة مستوى الاستهلاك، وذلك وفقا لتركيبة التعريفة المعمول بها.

وفيما يخص الفوترة، فالمكتب الوطني للكهرباء ينهج طريقة بسيطة في عملية احتساب الاستهلاك المنزلي، ترتكز على مؤشرات حقيقية للكميات المستهلكة للزبون، وهي الطريقة المعمول بها من طرف جميع الشبابيك التابعة للمكتب، ويعتبر هذا النهج أسلوبا ناجعا لضبط استهلاك الكهرباء، وتفادي تكاليف إضافية تثقل كاهل الزبون.

ولتسيير عملية استخلاص الفواتير في الأجل المحدد، وللحد من التنقلات العديدة بالنسبة لمصالح المكتب الوطني للكهرباء من أجل تغطية الدواوير والقرى التي تمت كهربتها، بادر المكتب إلى فتح شبابيك متنقلة في الأماكن العمومية والأسواق الأسبوعية

وللاستجابة لحاجيات الزبناء على الوجه الأفضل، كيقوم المكتب الوطني للكهرباء سنويا، بدراسة تقييم كمي وكيفي لمستوى رضا زبنائه فيما يخص الخدمات المقدمة، وسنطلب منه هذه السنة أن يأخذ بعين الاعتبار جميع هذه النقط، اللي كتطرح في التطلبات ديال الزبناء.

نبغي أيضا نذكر بأن المكتب كيبادر إلى تعميم أيضا تقنيات العدادات ذات الأداء المسبق، اللي يمكن له يسهل على المستهلكين اللي غادي يستهلكوا حسب الإمكانيات المادية ديالهم، ويمتنعوا على النقل باش يخلصوا الفاتورات ديالهم.

ونذكر أيضا بأن المكتب ما كيلجأ إلى انقطاع التيار إلا عند الامتناع عن الأداء، وبعد انصرام كل الفترات والآجال التي تمنح للزبون.

وللإشارة بغيت نذكر أيضا، لأن هاذ الشيء قانوني، بأن الصوائر التي يستخلصها المكتب الوطني للكهرباء، عن الزبناء في حالة قطع التيار الكهربائي منصوص عليها في دفتر التحملات للمكتب، المصادق عليها بالمرسوم 533 بتاريخ 29 نونبر 1973 الصادر بالجريدة الرسمية، والذي ينص صراحة في الفصل 26 على أن صوائر انقطاع التيار يتحملها الزبون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هناك تعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السؤال ديالنا كان محددا، حنا كنتساءلو، أولا، هاذ الأعوان ديال المكاتب الوطنية للكهرباء، علاش ما تيمشيش كل شهر باش يأخذ الفاتورة؟ علاش كيجلس شهرين وثلاثة أشهر عاد كيجيب لينا المستحقات ديال الآخر؟ هاذي أولا، أش تيمنع، قولوا لنا أش من مانع؟ لأنه باش كيخلي باش يطلعوا ذوك الأشطر ويطلع الاستهلاك عند المواطن، هذا كنظنو بأنه غير قانوني وابتزاز.

ثانيا، كاين المواطنين اللي وصلوا لنا الشكايات ديالهم، ما كيتوصلوش حتى بالفاتورة ديال الضوء في وقتها، حتى كتدوز عليها واحد الوقت باش يخلص 90 درهم ديال الوقت اللي دازت عليه، وهذا ابتزاز أخر، وحنا مستعدين، نجيبوا لكم هاذوك المواطنين باش تسمعوا إليهم.

وهاذ المرة في واحد المنطقة معينة في الناظور كان هذا الإشكال كبير جدا، الناس ما كيتوصلوش بالفاتورة ديال الضوء، حتى كاين الناس اللي شوية فايقين مشاو باش يخلصوا بلا ما تجي ليهم الفاتورة، لأنه كيعرف من غادي يدوز ذاك الوقت، ما غادي يرحموا حتى شي واحد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

السيدة الوزيرة نشكركم على التوضيحات ديالكم، ولكن أولا، بغيت نوضح لكم، السيدة الوزيرة، هو هاذ السؤال ماشي أول مرة كنوضعوه، هاذي عدة مرات، وإلى اليوم الحالة مازال هي كما كانت.

اسمحي لي أنا غادي نهضر بالدارجة باش كلشي يفهم، لأنه أنا كنتساءل واش فهمت السؤال ديالي ولا مافهمتيهش، لأن الجواب اللي أعطيتني، ماشي هو على السؤال اللي أعطتك، مشيتي كتجاوبيني بأن كنتقول لي بأن

اليوم راه ما كاين أي ارتفاع، حنا ما كنهضروش على الثمن ديال الكهرباء والارتفاع ديالو.

حنا كنهضروا بأنه هناك، أنا كرئيس مجلس بلدي توصلت بشكايات، نقولك ديال واحد 400 أو 500 ديال الناس اللي جاو عندي للبلدية وتيغوتوا، اللي داروا لهم وقفة وخدامين كيتشكاو، مناش؟ بأن الإخوان اللي كيخرجوا وكيقيدو الكنتور ديال الضوء ما كيخرجوش في الوقت اللي خصهم يخرجوا فيه، 3 أشهر و4 أشهر ما كيخرجوش، وتيبقاو يقدروا، ومن بعد كيجي السيد مولف كيخلص 200 درهم وكتجيه 900 درهم.

إذن السيدة الوزيرة، هاذ السيد اللي كتجيه 900 درهم في واحد الشهر، هاذ الموظف اللي كيخدم ب2000 درهم في الشهر كيفاش غادي يدير؟ واش غادي يخلص الضو ولا يخلص الماء ولا يخلص الكراء ولا أش غادي يعمل؟ راه هذا هو السؤال ديالي اللي عطيتك، السيدة الوزيرة، ما هضرتش لك أنا على الثمن ديال الكهرباء، هضرت لك على الفوضى اللي كاينة في هذا القطاع، وهذا لا من الشركات ولا كذلك المسؤولين، إذن اللي كنطلبوا منك، السيدة الوزيرة، هاذي من جهة.

كذلك كنعرفوا بأن الفاتورة ديال الضو اليوم ما كيتوصلوش بها بعض الإخوان، ماكيسفطوهاش كاع، كيعطيوها لا أعرف شكون اللي مكلف بها واش الموظفين ديالهم اللي كيفرقوهم؟ واش البريد؟ هناك عدة شكايات من ناس اللي ما كيتوصلوش تماما بالفاتورة ديالهم ماكتجيهومش، إذن خصوا يمشي هو يقلب باش يخلص، هذا ماشي معقول.

أنا كيظهر ليا خصك من فضلكم، اللي كنطلبو منكم هو إعادة النظر مع هذه الشركات، باش يشوفوا كيفاش يعاودوا ينظموا هاذ الشيء، لأنه راه عيب علينا واحد الإنسان اللي كيخلص 200 درهم أو 250 درهم تجيه 900 ولا 1000 درهم، راه الناس جايين تيشكيو وعايشين في مشاكل في هاذ الشي، لأنه واحد الإنسان اللي غادي تجيه مقسومة على خمسة أشهر، ستة أشهر، يمكن ما غاديش يحس بها، ولكن باش تجيه في شهر واحد 1000 ولا 900 درهم، وهو مولف كيخلص 200 درهم، داير بحساب 200 درهم، راه كيظهر ليا أنه ما غاديش يمكن له.

ولهذا، السيدة الوزيرة، كنطلبوا منكم باش تأخذوا بالإلغاء، نطلبوا منكم، السيدة الوزيرة المحترمة، باش تأخذوا بتقدير هاذ الشكايات ديال هاذ الناس وتشوفوا أشنو هو ممكن يتعمل فيه باش هاذ الناس كذلك يعفيوهم من هذه الأثمنة اللي زايدين لهم، وهذا الشيء تيوقع الأكثرية في النواحي ديال الصيف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلي.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السادة المستشارون المحترمون، السؤال ديالكم كان واضح، إذا كاين ارتفاع في الكهرباء إما غادي يجي من الكمية إما غادي يجي من الثمن.

فعطيت توضيحات بأن من الناحية ديال الثمن، ما كاين أي ارتفاع منذ 2006 إلا أمور بسيطة، فيما يخص الكم بينت لكم الكيفية باش المكتب كياخذ بعين الاعتبار الاستهلاك، بالتقديرات حقيقية للكميات المستهلكة للزبون.

وقلت أيضا بأن هناك سنويا دراسة للأعمال اللي كيقوم بها المكتب، باش يأخذوا بعين الاعتبار جميع المعطيات اللي كيجيوا بها الزبناء ديالهم، وباش يعرفوا الكيفية باش العمل ديالهم كيقوموا به، وفي إطار الدراسة اللي غادي تكون هاذ السنة إن شاء الله غادي نطلبوا منهم باش يقيموا كميا وكيفيا هاذ العلاقات مع الزبناء والكيفية باش هما كيقوموا بالعمل ديالهم باش يحتسبوا الاستهلاك ويحسنوا الخدمات ديالهم.

نبغي أيضا نذكر بأن المكتب الوطني للكهرباء، كيعمل جهودا كثيرة في جميع المجالات، وإلى كاين أمور اللي باقة متعلقة، فيما يخص تحسين المعاملة والمقاربة والتواصل مع الزبناء، فحنا غادي ننكبوا عليه وغادي نعملوا عليه إن شاء الله في المستقبل.

فيما يخص الموزعين الآخرين عندهم عقود مع وزارة الداخلية، وغادي نطلبوا منهم باش حتى هما يشوفوا ويأخذوا بعين الاعتبار هاذ الطلبات اللي كنجي ويعملوا تقييم للخدمات اللي كيقوموا بها للزبناء بصفة عامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة.

إذن نعلن عن رفع الجلسة.